الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٠



ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٧٩ برلماناً وطنياً عضواً و١٣ هيئة برلمانية إقليمية.

وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٥٠٠ مندوب وبرلماني إلى جمعية عالمية مرتين في السنة من أجل إدماج البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة وفي تحقيق الأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠.

الغلاف: تكيّف البرلمان السويسري مع الجائحة بوضع حواجز بين المقاعد وإلزام أعضائه بارتداء الكمامات.
© Fabrice COFFRINI / وكالة AFP

المحتويات

التمهيد ٤

الهدف ١ إقامة برلمانات ديمقراطية قوية ٦

الهدف ٢ تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة ١٠

الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ١٤

الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن ١٨

الهدف ٥ تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات ٢٢

الهدف ٦ تمكين الشباب ٢٦

الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية ٣٠

الهدف ٨ سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية ٣٤

نحو عضوية عالمية ٣٨

تعبئة الموارد: من يموِّل الاتحاد البرلماني الدولي؟ ٣٩

الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٠ ٤٠

النتائج المالية ٤٢

التكيّف ومساعدة أعضائنا وتسريع التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي



مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
© Dixon

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً فارقاً في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي. فابتداءً من آذار/مارس، اضطر الاتحاد البرلماني الدولي لأن يجدد من نفسه للتخفيف من آثار الجائحة على أنشطته. وعلى الرغم من إغلاق المباني والقيود المفروضة على السفر الدولي، فإننا لم نتوقف عن العمل بل تكيّفنا بسرعة مع الاضطرابات العالمية عن طريق إيجاد طرائق جديدة للتفاعل مع أعضائنا، والمضي قدماً في تحولنا الرقمي، وتأكيد دور الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه محفلاً عالمياً رائداً للحوار البرلماني.

دعم البرلمانات

تكتسي البرلمانات القوية والفعالة التي تخدم مصالح الشعوب أهمية أساسية للديمقراطية والتنمية. وقد جعلت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) دور البرلمانات أهم من أي وقت مضى. إذ تعيّن عليها سن تشريعات عاجلة والتدقيق في الاقتراحات الحكومية. وللتخفيف من اضطراب العمل البرلماني العادي، يسّر الاتحاد البرلماني الدولي تبادل الممارسات الجيدة بين البرلمانات بشأن التكنولوجيا والعمل عن بُعد.

وقد أثبتت حملتنا «البرلمانات في زمن الجائحة»، التي أُطلقت مباشرةً في أثناء أول فترة إغلاق للمباني في نيسان/أبريل، قدرتها على حشد البرلمانات لمجابهة التحديات الجديدة. وقد اكتسبت الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز البرلمانات وجعلها أكثر فعالية عن طريق نشر الممارسات الجيدة والتنمية المؤسسية أهمية إضافية خلال هذه الأوقات العصيبة.

وفي حزيران/يونيو، دعونا البرلمانات إلى ألا «تغلق أبوابها» في ظل الجائحة. إذ تحتاج البلدان الآن إلى قيادة ديمقراطية أكثر من أي وقت مضى. وهذه الجائحة تغير مجتمعاتنا تغيراً يصل أحياناً إلى حدود أبعد مما نتصور. فهي تعصف باقتصاداتنا، وتهدم الوظائف والأعمال التجارية، وتكشف عن أوجه عدم المساواة القائمة.

ومن ثم، فمن المشجع أن نرى أن معظم البرلمانات تواصل عملها على الرغم من تلك الظروف الاستثنائية، وتبتكر أساليب جديدة للعمل وتكيّف قواعدها للتأكد من استمرار سن القوانين وغيره من الأنشطة البرلمانية. وبذلك، أثبتت البرلمانات الطابع المستمر والمرن للديمقراطية وقيمها ومؤسساتها.

تقبل الواقع الافتراضي الجديد

على الرغم من عدم تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من عقد اجتماعات حضورية، فقد عقد الجزء الأول من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، – وهو مؤتمر عالمي يُعقد كل خمس سنوات – على شكل افتراضي في منتصف شهر آب/أغسطس. واعتمد أكثر من ١٠٠ رئيس برلمان إعلاناً سياسياً رسمياً وطموحاً يحدد التزامهم باتخاذ إجراءات برلمانية قوية من أجل إقامة عالم أكثر أمناً وصحة وازدهاراً.

ثم عقد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي – وهو هيئة صنع القرار العامة في منظمتنا – دورة افتراضية لأول مرة من أجل اعتماد برنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي وميزانيته لعام ٢٠٢١ وانتخاب رئيس جديد. وقد أثبتت الانتخابات نفسها أنها خير مثال على الديمقراطية الرقمية. ومارس نحو ٤٠٠ برلماني من أكثر من ١٤٠ برلماناً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي مسؤوليته الديمقراطية بالتصويت إلكترونياً خلال ٢٤ ساعة. وتم ذلك بالاقتراع السري عبر منصة آمنة على الإنترنت، وتولى مدقق مستقل التحقق من النتائج والتصديق عليها.

القضاء على العنف ضد المرأة في البرلمان

على الرغم من مرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين، فقد فاقمت جائحة كوفيد-١٩ أبعاداً عديدة من عدم المساواة بين الجنسين. إذ وصل العنف المنزلي إلى مستويات خطيرة وكأن الجائحة ألقت بظلالها علينا.

ومواجهةً لذلك، نشرنا مذكرة توجيهية بشأن قضايا الجنسين وجائحة كوفيد-١٩ تتضمن أمثلة من برلمانات أخرى بشأن القيادة النسائية في صنع القرار البرلماني، فضلاً عن توصيات بشأن كيفية جعل التشريعات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ أكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

وقد أدى نشر الاتحاد البرلماني الدولي مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان إلى تقديم العديد من البرلمانات طلبات للحصول على مزيد من المعلومات، وقامت شبكات من البرلمانيات في الرابطة البرلمانية للكومنولث والجمعية البرلمانية للفرانكوفونية باعتماد المبادئ التوجيهية السياساتية.

وشهد عام ٢٠٢٠ أيضاً تعاوناً بين الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي في إعداد دراسة إقليمية عن التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات الأفريقية. ويتبع هذا المنشور، المزمع إصداره في عام ٢٠٢١، دراسة للبرلمانات الأوروبية نشرها الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. ويتمثل طموح الاتحاد البرلماني الدولي في إزكاء الوعي العالمي بشأن هذه الظاهرة وتحفيز القضاء عليها.

وتشير الأدلة على مدى الأشهر القليلة الماضية إلى أن القيادات النسائية المنتخبة قد تمكنت من إدارة الجائحة بنجاح أكبر، مما يؤكد قيمة مواصلة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسياً.

الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين

في ظل جائحة كوفيد-١٩، اتخذت العديد من البلدان خطوات جذرية – منها إعلان حالة الطوارئ – لوقف انتشار الفيروس وحماية سكانها. وكان لمعظم هذه الخطوات عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. فكثيراً ما أتاحت قوانين الإغلاق والطوارئ فرصاً لاحتجاز نواب المعارضة أو انتهاك حقوقهم.

واستجابةً لذلك، وضع الاتحاد البرلماني الدولي ونشر توصيات للبرلمانات بشأن كيفية ضمان احترام حقوق الإنسان مع حماية الصحة العامة. وفضلاً عن ذلك، تكيفت لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بسرعة ولم تتوقف عن الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين الأفراد. وفي عام ٢٠٢٠، نظر الاتحاد البرلماني الدولي في ٥٥٢ ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان الخاصة ببرلمانيين في ٤٢ بلداً واتخذ إجراءات بشأنها، مقابل ٥٣٣ في عام ٢٠١٩.

تمكين البرلمانيين الشباب

في عام ٢٠٢٠، شارك عدد متزايد من البرلمانيين الشباب في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي لترويج النتائج المتعلقة بالشباب. وشارك في مؤتمر رؤساء البرلمانات نحو ٢٥ رئيساً شاباً، وشارك ١٢١ برلمانياً شاباً في الدورة الافتراضية للمجلس الحاكم. وفي الوقت نفسه، كان البرلمانيون الشباب في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي في طليعة جهود الدعوة إلى دعم المزيد من الشباب في الحياة السياسية وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-١٩. وقد بُذلت تلك الجهود في مجموعة متنوعة من المؤتمرات الدولية، منها المؤتمرات التي استضافتها الأمم المتحدة، وتحالف Community of Democracies، وحركة Laureates and Leaders for Children (التي أنشأها السيد كايلاش ساتيارثي الحائز على جائزة نوبل) وغيرها.

إعادة البناء بشكل أجرأ

نظراً إلى احتمال تعطيل أو عكس جائحة كوفيد-١٩ لمسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مذكرة سياساتية للبرلمانيين بشأن النهوج الخضراء للتعافي من جائحة كوفيد-١٩. وستساعد هذه الاقتراحات، في حال تنفيذها، البلدان في الوفاء باتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فضلاً عن فتح فرص عمل جديدة.

وأصبح المنشور المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي» متاحاً الآن بثلاث عشرة لغة، فبات أكثر منشورات الاتحاد الدولي ترجمةً حتى الآن. وبالاسترشاد بذلك المنشور، ساعدت العديد من الفعاليات الإلكترونية في بناء القدرات البرلمانية لتنفيذ اتفاق باريس، والتأهب لحالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث، والتوعية بأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٢٠، شارك أكثر من ١٤٠٠ برلماني في تلك الفعاليات – وهو عدد غير مسبوق منذ أن بدأنا تلك الفعاليات.

التطلع إلى المستقبل

بطبيعة الحال، لم تتباطأ التحديات الأخرى التي واجهت العالم على مدى عام ٢٠٢٠. وإنما تفاقمت تلك التحديات نظراً إلى إعادة توجيه الاهتمام والموارد إلى إنقاذ الأرواح. ولا يزال تغيّر المناخ، وتفاقم أوجه عدم المساواة، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف، والصراعات، والمجاعات، وأزمة التعددية، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها حقوق البرلمانيين، مستمرة بلا هوادة.

ولن تنتهي تلك التحديات بانتهاء الجائحة. ونحن واثقون من أن البرلمانات ستكون قادرة على مواجهة تلك التحديات المستمرة وستكرس جهودها في هذا السبيل كما فعلت في عام ٢٠٢٠.

ومن واجب الاتحاد البرلماني الدولي أن يرافقها ويساعدها في مساعيها مع الاستفادة من الخبرات المكتسبة في عام ٢٠٢٠. ومن ثم، يكتسي الاستعراض الحالي لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي أهميةً خاصةً. ونحن على يقين من أن الاستراتيجية المعدّلة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ستدمج الدروس المستفادة من الجائحة وستساعد في جعل الاتحاد البرلماني الدولي منظمةً أكثر مرونةً من أي وقت مضى يمكنها التكيف بمرونة مع الظروف المعقدة ومواصلة أعمالها دون توقف كما فعلت منذ عام ١٨٨٩.

مارتن شونغونغ
الأمين العام

الهدف ١

إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

تكتسي البرلمانات القوية والفعالة أهمية أساسية للديمقراطية والتنمية. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات عن طريق تقديم سُبل المساعدة التقنية لأغراض التنمية المؤسسية. وقد جعلت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) دور البرلمانات أهم من أي وقت مضى. إذ تعيّن عليها سن تشريعات عاجلة والتدقيق في الاقتراحات الحكومية. وتسببت جائحة كوفيد-١٩ أيضاً في اضطرابات كبيرة إذ حالت مقتضيات إغلاق المباني واحترام التباعد الاجتماعي دون سير العمل البرلماني العادي. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات من خلال تبادل الممارسات الجيدة بشأن التكنولوجيا والعمل عن بُعد.



من الحضورية إلى الافتراضية

توقفت الإجراءات البرلمانية تماماً اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٢١ بسبب تفشي الوباء في مختلف أنحاء العالم. إذ لم يعد بوسع البرلمانات عقد جلساتها العامة أو دورات لجانها. ولم يعد بإمكان أعضائها الاجتماع حضورياً بناخبيهم. وشكّل ذلك تحدياً كبيراً أمام الإدارات البرلمانية.

فتواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع موظفي تكنولوجيا المعلومات في أكثر من خمسين برلماناً من أجل تبادل نتائج البحوث الصادرة عن مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وتمكّن الموظفون البرلمانيون من طرح أسئلة على نظرائهم وتبادل النصائح والممارسات الجيدة. واستجاب المركز لطلبات عديدة من برلمانات عدة بالحصول على معلومات وإرشادات. وزار آلاف الأشخاص من مختلف أنحاء العالم الصفحات الإلكترونية لحملة الاتحاد البرلماني الدولي «البرلمانات في زمن الجائحة».

وكانت من الجوانب المشرقة الأخرى أن الأزمة قربت بين برلمانات العالم وهي تتبادل الأفكار بشأن العمل عن بُعد. وفي ظل تلك الضغوط، ظهرت ابتكارات المسؤولين البرلمانيين، وتمكّنت البرلمانات التي تتمتع بخبرة جيدة في مجال التكنولوجيا، مثل **البرازيل** و**شيلي**، من تكييف أنظمتها بسرعة وتبادل معارفها مع غيرها. واستخدمت البرلمانات الأصغر حجماً، مثل برلمان **ملديف**، أدوات جاهزة لعقد المؤتمرات عبر الفيديو من أجل استئناف أعمالها بسرعة.

وشكّل الانتقال إلى أساليب العمل الرقمية تغيراً ثقافياً كبيراً إذ دفع الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف البرلمانات إلى تغيير أساليب عملها الراسخة وإجراء تجارب جديدة للتكيّف مع الأوضاع الجديدة. وكانت الجائحة فرصةً أيضاً لتسليط الضوء اللازم على التكنولوجيا وتسريع خطط التحول الرقمي. وقد تحولت التكنولوجيا الرقمية من أداة «مساعِدة» إلى «ضرورة» من ضرورات العمل.

الرقم الرئيسي:

١٠٠

١٠٠ برلمان ساهم في حملتنا «البرلمانات في زمن الجائحة» التي وصفت الطرائق المبتكرة التي تتكيف بها البرلمانات مع مقتضيات إغلاق المباني واحترام التباعد الاجتماعي.

دعم البرلمانات في مجابهة الجائحة

على مدى العام، دعم الاتحاد البرلماني الدولي عدة برلمانات وطنية بتنظيم أكثر من ٤٠ نشاطاً وساعدها في تكوين كفاءاتها في مجموعة من المجالات تتراوح بين التخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات. فنظّمت، على سبيل المثال، ثلاث ندوات شبكية لتدريب البرلمانيين على فهم جائحة كوفيد-١٩ فهماً أفضل والاستجابة لها استجابةً أفضل. وتطرقت الندوات الشبكية اللاحقة إلى الخطط الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي فيما بعد الجائحة.

وفي **جيبوتي**، عملنا مع النواب والموظفين البرلمانيين في الجمعية الوطنية لصياغة مشروع قانون بشأن التخزين الطارئ للمعدات والإمدادات الطبية العاجلة. ودعمنا موظفي الجمعية الوطنية بإعداد دليل للبرلمانيين بشأن اللجان البرلمانية. وسيكفل التمويل الموسع للمشاريع الذي يقدِّمه الاتحاد الأوروبي دعم الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان في البلد على مدى السنوات المقبلة.



عمليات السلام والبرلمانات الفعالة

في **ميانمار**، دعمنا البرلمان بإطلاق منصة للتعلّم الإلكتروني لفائدة النواب والموظفين. ونظراً إلى تفشي جائحة كوفيد-١٩ في البلد، نُظمت ٥٠ في المئة تقريباً من أنشطة الأربعة والعشرين عبر الإنترنت. وفي شباط/فبراير، دعمنا إجراء مناقشة بشأن دور البرلمانات في عملية السلام. وفي إطار ندوة شبكية دامت ثلاثة أيام، استمع نحو ١٠٠ برلماني إلى خبراء وطنيين وبرلمانيين آخرين في المنطقة. ودرّب الاتحاد البرلماني الدولي الموظفين البرلمانيين على عدة قضايا، منها استخدام التكنولوجيا، وإعداد دورات تدريبية عبر الإنترنت، وإجراء الدورات التمهيدية للبرلمانيين الجدد.

وواصل الاتحاد عمله مع الجمعية الوطنية في **زامبيا** الذي بدأ في عام ٢٠١٨، ودعم سلسلة من عمليات التقييم الذاتي لتحديث البرلمان. وفي إطار حلقة عمل عُقدت في أيلول/سبتمبر ودامت يومين، حدد البرلمان الأولويات والمشاريع الاستراتيجية للسنوات الخمس التالية.

حاجب يطهر ميكروفوناً في الجمعية الوطنية الفرنسية.
© Thomas Samson / وكالة AFP

وفي **تونس**، استخدم الاتحاد البرلماني الدولي البحوث عبر الإنترنت والمحادثات مع الخبراء لتمكين موظفي وحدة دعم الرقابة من جمع المعارف وبناء قدراتهم في مجال الإجراءات الرقابية واستعراض القواعد الإجرائية.

تكييف النهوج من أجل التطور المهني

بدأنا في عام ٢٠٢٠ مبادرة ترمي إلى توحيد أكثر من ٤٠ عاماً من خبرات الاتحاد البرلماني الدولي في مجال دعم التنمية البرلمانية. وهذا المشروع طموح ومعقد، ويتطلب التعاون مع العديد من الجهات المعنية، ويشكّل فرصةً فريدةً لتسجيل الممارسات البرلمانية الجيدة وتبادلها. وستوجِّه نتائج المشروع تدريب البرلمانيين والموظفين، مع تقديم رؤى ونصائح عملية أساسية لتعزيز عمل البرلمانات.

تأثيرنا

أقرّ نحو ١٦٣ برلماناً ومنظمة شريكة حتى الآن المبادئ المشتركة العشرة لدعم البرلمانات التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد هذه المبادئ المشتركة، التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، البرلمانات في أن تصبح مؤسسات أفضل وأكثر فعالية، إيماناً بأنها قادرة على دفع عجلة تنميتها.

ومع ذلك، لا تزال عمليات الرصد والتقييم تشكل تحدياً، وفي كانون الأول/ديسمبر، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان **أوغندا** دورة ثالثة من اجتماع المائدة المستديرة للخبراء بشأن المبادئ المشتركة موضوعها «التحديات والفرص في الرصد والتقييم البرلمانيين». وحضر الاجتماع الافتراضي أكثر من ١٦٠ مشاركاً من أكثر من ٥٠ بلداً، وتبادلوا استراتيجيات وممارسات وأدوات لتحسين الأداء.

دراسة حالة

بدءاً من البرلمان: القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جيبوتي

من قاعة اللجنة البرلمانية إلى المناطق الداخلية الصحراوية في جيبوتي، دعم الاتحاد البرلماني الدولي جهداً متعدد الجوانب لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ومن خلال العمل مع الجمعية الوطنية في جيبوتي، ساعدنا في إنشاء ائتلافاً من البرلمانيات وإصلاح لجنة ذات ولاية جديدة في مجال حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، ساعدنا الجمعية الوطنية في استعراض واعتماد قانون جديد بشأن العنف ضد النساء والفتيات.

ولم ينتهِ دعمنا عند ذلك الحد في إطار المشروع المموَّل من الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان. فقد دعمنا أيضاً أعضاء الجمعية الوطنية في الترويج للقانون الجديد المتعلق بالعنف ضد المرأة في صفوف المواطنين مباشرةً. وأسفرت التبادلات عن تعقيبات جوهرية بشأن القانون ورؤى ثاقبة في حياة المواطنين. وفضلاً عن ذلك، تعزز هذه التبادلات البرلمان وتنهض بحقوق الإنسان.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ركّزنا على الموظفين البرلمانيين، ونشرنا ورقة مقارنة عن الاستقلال الإداري البرلماني. وقارنت الورقة بين البرلمانات في جميع أنحاء العالم في إطار مجموعة من الموضوعات تتراوح بين ممارسات التوظيف والسلطات المرتبطة بالميزانية. وتحلل الورقة الدراية العملية البرلمانية، وتُعدّ نقطة انطلاق مهمة نحو إقامة برلمانات أكثر فعالية ومرونة واستقلالية.

سُبل التواصل مع الجمهور بشكل أفضل

يقوم عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تجارب البرلمانات وحقائقها. وسيركّز التقرير البرلماني العالمي القادم، وهو التقرير المتعمق الرائد للاتحاد البرلماني الدولي عن الممارسات البرلمانية، على كيفية تواصل البرلمانات بشكل أوثق مع الجمهور. وقد أجرينا أكثر من ١٢٠ مقابلة مع برلمانيين وموظفين برلمانيين من جميع أنحاء العالم من أجل إعداد ذلك التقرير. إذ أردنا أن نفهم سُبل وأسباب تواصل البرلمانات، وتأثير ذلك في عملها، ومساهمة تلك الجهود في ثقة الجمهور. ويُزمع نشر التقرير في عام ٢٠٢١، وستُعرض الدروس المستفادة على شكل مجموعة من دراسات الحالة لإلهام المزيد من التغيير وتحفيزه.



Wed 9 Dec 2020
Sitting 1 9:00–11:30 CET
Sitting 2 16:00–18:30 CET

Third Expert Roundtable on the Common Principles for Support to Parliaments

Challenges and opportunities in parliamentary monitoring and evaluation

The Common Principles emphasize that parliament must own and manage its development. One challenge is the identification of tools for parliaments to manage change and measure impact. Addressing this challenge with an audience of MPs, parliamentary staff and expert practitioners, the Roundtable will be a platform to share experiences on why parliaments monitor their performance, what they measure, who carries out this work, how it can be done and challenges and constraints they face. It will be interactive in the sharing of experiences and practice.

Presenters from a variety of parliaments will share their experiences for a rich exchange of innovative practices!

The meeting will take place online in two sittings to suit different time zones. Its working languages will be English, French and Spanish.

Inter-Parliamentary Union

Registration details **here**
Deadline for registration is 1 December.

تعبئة المجتمع البرلماني لوضع مؤشرات للبرلمانات الديمقراطية

من بين غايات أهداف التنمية المستدامة إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة (الغاية ١٦,٦) وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي (الغاية ١٦,٧). ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع ائتلاف واسع من المنظمات، على وضع مجموعة من المؤشرات ستتيح للبرلمانات قياس أدائها نسبةً إلى هاتين الغايتين. ويشمل أعضاء الائتلاف الآخرين مؤسسة Westminster للديمقراطية، ومنظمة INTER PARES، والمفوضية الأوروبية، والمعهد الديمقراطي الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والرابطة البرلمانية للكمنولث.

استخدام البيانات في الدعوة إلى إحراز تقدم في التمثيل

الاتحاد البرلماني الدولي هو الجهة الرسمية المؤتمنة على مؤشرَي التنمية المستدامة ٥-٥ و١٦-٧-١-أ اللذين يغطيان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في عملية اتخاذ القرارات وفي المؤسسات العامة. ويتتبع الاتحاد البرلماني الدولي النسبة المئوية للنساء في البرلمانات منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وفي عام ٢٠٢٠، قدَّم لأول مرة تقريراً إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن رؤساء البرلمانات ورؤساء مجموعة مختارة من اللجان البرلمانية. وتُظهر البيانات أن النساء ممثلات دون النصاب في صفوف رؤساء اللجان المعنية بالشؤون الخارجية، والمالية، والدفاع، وممثلات فوق النصاب في صفوف رؤساء اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين.

◄◄ العام المقبل

سنُطلق في هذا العام، أي عام ٢٠٢١، العديد من المنشورات الرئيسية، منها التقرير البرلماني العالمي، وإصدار جديد من التقرير العالمي عن البرلمان الإلكتروني، وتقرير الاتحاد البرلماني الدولي الذي يصدر كل سنتين عن الابتكار واستخدام التكنولوجيات الجديدة في البرلمان. وسيقدِّم الاتحاد البرلماني الدولي وشركاؤه أيضاً مسودة أولى لمجموعة من المؤشرات لقياس الكفاءة والأداء البرلمانيين.

وفضلاً عن ذلك، سنمضي قدماً في مشروعنا الرامي إلى إنشاء مركز للتعلّم البرلماني من أجل توفير موارد تعليمية بشأن موضوعات تتعلق بكل مجالات العمل البرلماني لدعم التطوير المهني المستمر للبرلمانيين والموظفين.

«إني أؤمن بأن الاتحاد البرلماني الدولي هو المحفل المثالي لتحقيق أهداف النجاح التي نريدها للبشرية – أي عالم يتمتع بمزيد من المساواة والتلاحم الاجتماعي والسلام ونوعية بيئية أفضل، ويمكنه أن يتصدى جماعياً للتحديات العالمية التي نواجهها حالياً».

دوارتي باتشيكو،
عن انتخابه رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي



الهدف ٢

تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة

القاعدة هي أن الأزمات ليست محايدة جنسانياً، ولم تشكل جائحة كوفيد-١٩ استثناءً من هذه القاعدة. وعلى الرغم من مرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين، فقد فاقمت جائحة كوفيد-١٩ أبعاداً عديدة من عدم المساواة بين الجنسين. إذ وصل العنف المنزلي إلى مستويات خطيرة وكأن الجائحة ألقت بظلالها علينا. وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ في النساء بطرائق أخرى أيضاً، إذ أضافت عليهن أعباء إضافية في المنزل ومكان العمل، وفاقمت انعدام الأمن. وسيساعد التمثيل السياسي العادل والمتساوي في تقويم أوجه عدم المساواة هذه والحد من أوجه الضعف لدى النساء والأطفال أيضاً. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في جهودها الرامية إلى زيادة عدد النائبات، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة لهن بشأن الحصص الجنسانية، وجمع البيانات لبناء قاعدة أدلة للعمل.



دعم البرلمانات لتصبح أكثر مساواة بين الجنسين

آتى التعاون المستمر مع برلمانات متعددة، ولا سيما بعد اعتماد وتنفيذ قوانين حصص محكمة، أكله في عام ٢٠٢٠.

- ففي **مصر**، ارتفعت نسبة النائبات من ١٦ في المئة إلى ٢٧ في المئة؛
- وفي **مالي**، تشكل النساء حالياً نحو ٢٨ في المئة من البرلمانيين، ارتفاعاً من ٩,٥ في المئة؛
- وفي **صربيا**، استأثرت النساء بنسبة ٣٩ في المئة من المقاعد البرلمانية في انتخابات عام ٢٠٢٠، ارتفاعاً من ٣٤ في المئة.
- وقبل الانتخابات في **جمهورية تنزانيا المتحدة** في نهاية عام ٢٠٢٠، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة تدريب ودعم من الخبراء لفائدة العديد من النساء. وقالت العديد من المشاركات إن ذلك الدعم قد زاد من ثقتهن بأنفسهن. وعلى الرغم من ترشيح معظمهن لمقاعد محجوزة في الماضي، فقد قررت العديد منهن بعد ذلك ولأول مرة في عام ٢٠٢٠ التنافس على المقاعد المنتخبة.

الرقم الرئيسي:

٥٤

٥٤ في المئة من المشاركين في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٠ نساء.

دعم البرلمانات لسن تشريعات من أجل مكافحة التمييز والعنف

تشير التقديرات إلى أن القوانين التمييزية تؤثر في ٢,٥ مليار امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم. ويمكن للبرلمانات أن تغير ذلك.

ففي عام ٢٠٢٠، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة **مشاورات عبر الإنترنت** لجمع آراء وخبرات البرلمانيين والخبراء في ٢٣ بلداً. وستُجمَّع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في كتيب واحد من أجل مساعدة البرلمانيين في إنهاء التمييز في قوانينهم الوطنية. ويتوقع الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إطلاق الكتيب في عام ٢٠٢١.

«علينا، بصفتنا الأطراف المعنية، ... أن نقرر جماعياً بذل جهود مخصصة لمعالجة الثغرات القائمة في تنفيذ أطرنا القانونية لضمان تحقيق المزيد من الشمولية».

رئيس مجلس النواب في نيجيريا، سعادة السيد فيمي غباجياميلا

جمع وتبادل المعلومات من أجل بناء قاعدة أدلة

حلل تقريرنا عن المرأة في البرلمان مشاركة النساء في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٠، والدروس المستفادة منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين قبل ٢٥ عاماً بوصفه خطةً عالميةً لتحقيق المساواة بين الجنسين. وحذّر التقرير من أن التقدم قد تباطأ في السنوات الماضية على الرغم من اعتماد هدف التكافؤ على نطاق أوسع.

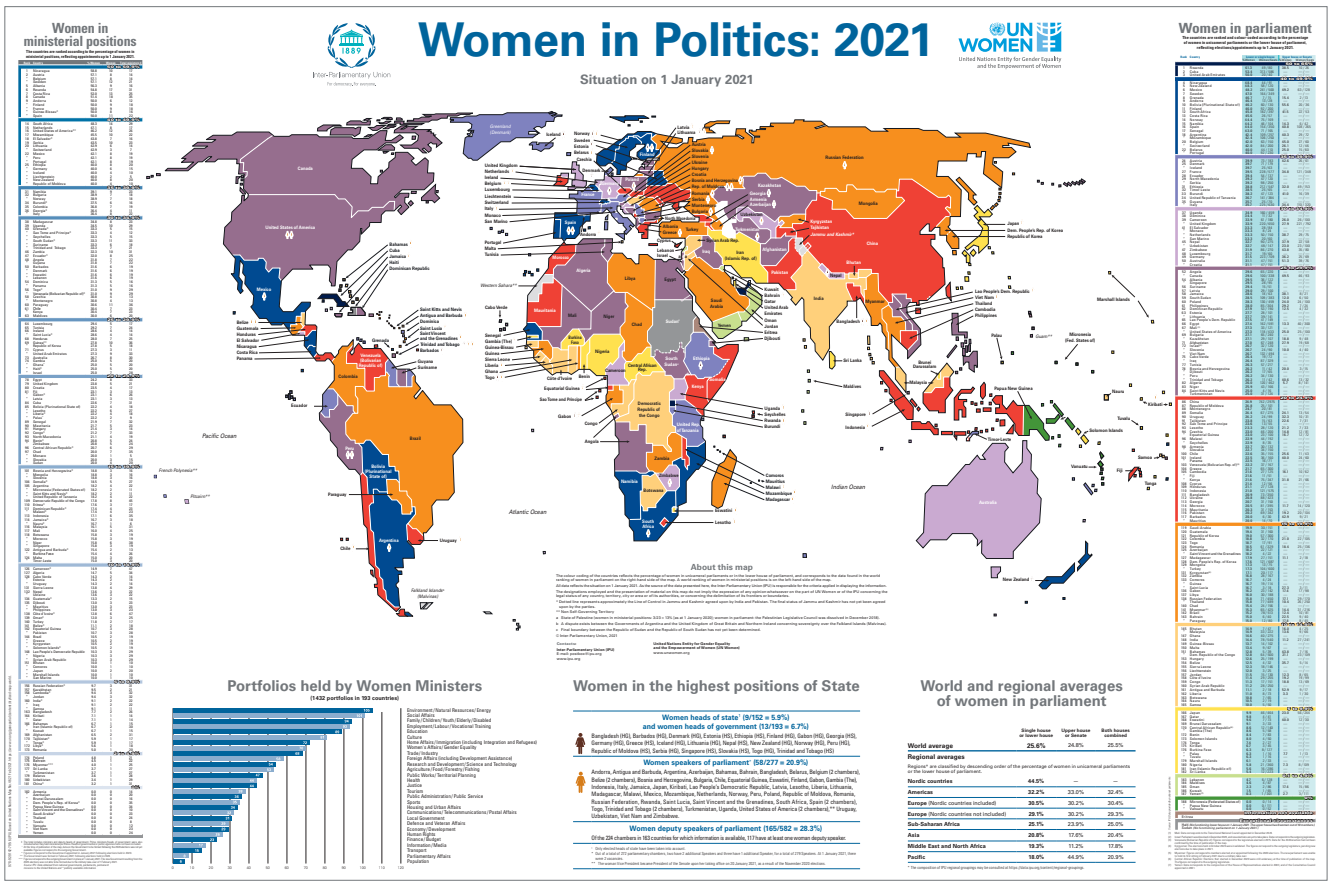
ونشر الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الخريطة السنوية الرائدة المعنونة «النساء في السياسة». وأصدرنا أيضاً بيانات جديدة عن قضايا الجنسين والبرلمان على منصة Parline، وهي المورد الإلكتروني للبيانات عن البرلمانات لدى الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالائتلافات النسائية، ولجان المساواة بين الجنسين، ورئيسات البرلمانات، والبيانات التاريخية الرئيسية.

واستُخدمت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي وأبحاثه على نطاق واسع، بما في ذلك في التقرير المرحلي للأمين العام للأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين. وفي **الولايات المتحدة**، استشهدت أربعة من أعضاء الكونغرس ببيانات الاتحاد البرلماني الدولي عندما قدمن قراراً إلى مجلس النواب يدعو الحكومة الأمريكية إلى المساعدة في التخفيف من حدة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.

وفي عام ٢٠٢٠، استُخدمت أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في إطار حملة وطنية في الأردن وحلقة دراسية عن التسلط السيبرني استضافها برلمان سويسرا.



ندوة في بيجين بالصين للاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان بيجين.
© Xinhua / XINHUA / Zhang Yuwei
عن طريق وكالة AFP



وكان الطلب على الأدوات الإلكترونية كبيراً في عام ٢٠٢٠. واستطاع الاتحاد البرلماني الدولي أن يوفر فيديوهات مبسطة بشأن هدف التنمية المستدامة ٥ من أجل الترويج للعمل البرلماني الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات:

- خمسة أشياء يمكنك القيام بها لتحسين المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية
- قوانين المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم – ماذا يمكن للبرلمانات أن تفعل؟
- العنف ضد المرأة: ماذا يمكن للبرلمانات أن تفعل لحماية المرأة؟
- المرأة والسلام والأمن

وأُنتجت تلك الفيديوهات بالشراكة مع العديد من الجهات، منها جامعة ولاية أريزونا، ومختبر جولي آن ريجلي العالمي لآفاق المستقبل، والبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الدعوة إلى التغيير

في عام ٢٠٢٠، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي محادثتين مشتركتين بين الأجيال شارك فيهما قادة ونواب وشابات وفتيات من جميع أنحاء العالم. وعُقدت المحادثتان في إطار منتدى المساواة بين الأجيال، وهو منتدى عالمي للمنظمات العاملة على تحقيق المساواة بين الجنسين تنظّمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتساعد تلك الفعاليات في إثراء عمل الاتحاد البرلماني الدولي وستستمر في عام ٢٠٢١ وما بعده.

وفي آب/أغسطس، اجتمعت رئيسات البرلمانات افتراضياً في إطار مؤتمر القمة الثالث عشر لرئيسات البرلمانات الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان النمسا. ودعت رئيسات البرلمانات إلى التوزيع المتساوي لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والقضاء على الفجوات بين الجنسين في الأجور والحماية الاجتماعية. وسينهض الاتحاد البرلماني الدولي بهذه الأهداف في عام ٢٠٢١ وما بعده. ودعت رئيسات البرلمانات أيضاً إلى عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة في البرلمان، وتبادلن الخبرات والممارسات الفضلى في هذا المجال.



دعم التشريعات لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة:

- اعتمدت **جيبوتي** تشريعاً للقضاء على العنف الجنساني، بعد تلقي مساعدة تقنية من الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩.
- واتخذت **سيراليون** خطوات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بعد أن ساعدها الاتحاد البرلماني الدولي في بناء قدراتها التقنية وحشد الدعم السياسي. وقد أنشئ ائتلاف برلماني يقود حالياً العمل البرلماني على هذه القضية بدعم مستمر من الاتحاد البرلماني الدولي.

تأثيرنا

من التوجيه إلى العمل: القضاء على العنف ضد المرأة في البرلمان

أدى نشر الاتحاد البرلماني الدولي **مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان** إلى ورود طلبات للحصول على المزيد من المعلومات من برلمانات الدانمرك وألمانيا وجمهورية كوريا وسويسرا والمملكة المتحدة وبرلمان اتحاد فالونيا-بروكسل في بلجيكا.

وألهمت هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة مكافحة التحرش والمضايقة شبكات من البرلمانيات في الرابطة البرلمانية للكومنولث والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

ونُشرت المبادئ التوجيهية بعدة لغات منها الإسبانية والعربية والتركية واليابانية والكورية نظراً لشعبيتها.

ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي على إعداد **دراسة إقليمية عن التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات الأفريقية**. ومن المتوقع أن تُكتمل الدراسة في عام ٢٠٢١.

دراسة حالة

القيادة البرلمانية ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في سيراليون

تعرّف البرلمانيون في سيراليون أكثر على قضية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتأثيرها في حقوق الإنسان والصحة من خلال حلقة عمل دعمها الاتحاد البرلماني الدولي في العاصمة فريتاون. وأظهرت حلقة العمل التي دامت ثلاثة أيام كيف يمكن إنهاء تقليد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في طقوس الفتيات، وزودت البرلمانيين بحجج مقنعة لإقناع الدوائر الانتخابية وقادة المجتمع المحلي بالتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وأدت حلقة العمل أيضاً إلى إنشاء أول ائتلاف برلماني على الإطلاق يُعنى بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في سيراليون.

هل تعلم؟

أُنشئت الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ في جنيف لتكون شبكة قيادية تجمع متخذي القرارات، نساءً ورجالاً، من أجل إزالة الحواجز بين الجنسين في المحافل المتعددة الأطراف. وتضم الشبكة، التي يرأسها حالياً السيد مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، أكثر من ٤٠٠ نصير ونصيرة في مراكزها الستة المتعددة الأطراف (جنيف ونيويورك وباريس وفيينا ونيروبي ولاهاي). ويلتزم جميع المناصرون بتعهد التكافؤ بين الجنسين، مما يعني أنهم يسعون إلى تحقيق التوازن بين الجنسين ويرفضون المشاركة في أي أفرقة لا تضم الجنسين.

◄◄ العام المقبل

في عام ٢٠٢١، سنواصل دعم البرلمانيين الذين يعملون عن بُعد، بما في ذلك من خلال استحداث أدوات عملية. وستكون تلك الأدوات أكثر تفاعلية للوصول إلى المزيد من البرلمانات والجماهير في ظل هذا العالم الذي يعتمد اعتماداً متزايداً على شبكة الإنترنت. وفي عام ٢٠٢١، سنطلق دراسة إقليمية جديدة عن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية في البرلمانات الأفريقية، إلى جانب أنشطة وأدوات توعية.

وسنواصل دعم أعضائنا من خلال التبادلات بين الأقران، وجمع ونشر الممارسات الجيدة، مع التركيز بخاصةٍ على ضمان أن تكون أنشطة الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد-١٩ مراعية للمنظور الجنساني.

الهدف ٣

حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

كانت لجائحة كوفيد-١٩ آثار كبيرة على حقوق الإنسان. فكثيراً ما أتاحت قوانين الإغلاق والطوارئ فرصاً لاحتجاز نواب المعارضة أو انتهاك حقوقهم. وتؤكد أرقام عام ٢٠٢٠ زيادة حالات الانتهاكات وأعمال الترهيب والعنف المُبلغ عنها والتي تعرض لها البرلمانيون. وقد تضررت النائبات أكثر من النائبين. وواصلت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي جمع البيانات والدفاع عن حقوق البرلمانيين. ففي كوت ديفوار، ساعدت تدخلات الاتحاد البرلماني الدولي في الإفراج عن أربعة برلمانيين محتجزين.



البرلمانيون، ولا سيما النساء، يواجهون عنفاً متزايداً

في عام ٢٠٢٠، نظرت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي في ٥٥٢ انتهاكاً مدعى به في ٤٢ بلداً، مقابل ٥٣٣ انتهاكاً في عام ٢٠١٩. وشملت هذه الحالات ٨٣ حالة انتهاك جديدة مُدعى بها في ١٣ بلداً. وقد تزايدت انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين منذ إنشاء اللجنة قبل أكثر من ٤٠ عاماً.

وللسنة الخامسة على التوالي، استأثرت منطقة الأمريكتين بأكبر نسبة من انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين. وكانت ١٧٨ حالة من الحالات البالغ عددها ٥٥٢ حالة، أي نحو ٣٢ في المئة، تخص **فنزويلا**.

وفي أربعة بلدان – هي **البرازيل** و**كولومبيا** و**فنزويلا** و**اليمن** – يشير العدد المتزايد من الانتهاكات، وخاصةً ضد نواب المعارضة، إلى تدهور الأوضاع السياسية.

الرقم الرئيسي:

٥٥٢

٥٥٢ ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٤٢ بلداً نظر فيه الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٠.

ويشكل الاحتجاز انتهاكاً كبيراً. وفي نهاية عام ٢٠٢٠، كانت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي تنظر في حالات ٣٠ نائباً محتجزاً في ما مجموعه تسعة بلدان، منها **فنزويلا** و**أوغندا** و**زمبابوي**. وتسلط هذه الحالات الضوء على الطريقة التي استغلت بها بعض الحكومات قوانين الحجز الصحي في ظل الجائحة لانتهاك حقوق نواب المعارضة.

وتعاني النائبات أكثر من النائبين من حالات العنف والترهيب. ويطال التعذيب وسوء المعاملة والعنف ٣٤ في المئة من النائبات في الحالات التي ينظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي، مقابل ١٨ في المئة بالنسبة للنائبين. وفي عام ٢٠٢٠، نظر الاتحاد البرلماني الدولي في ٩٨ حالة تخص برلمانيات، ارتفاعاً من ٨٥ حالة في عام ٢٠١٩ وبما يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف عدد الحالات المسجلة قبل ستة أعوام أي في عام ٢٠١٤ عندما كان سجل اللجنة يضم ٣٤ حالة فقط.

حقوق الإنسان في ظل الجائحة

كانت للجائحة عواقب وخيمة على حقوق الإنسان. ولذلك، وضع الاتحاد البرلماني الدولي ونشر توصيات للبرلمانات بشأن كيفية ضمان احترام حقوق الإنسان مع حماية الصحة العامة.

ونظَّم الاتحاد البرلماني الدولي حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والصحة العامة. وفي تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث لتنظيم حلقتي عمل عبر الإنترنت للجان حقوق الإنسان التابعة لبرلمانات

النائب الغواتيمالي السابق السيد أميلكار بوب الذي مُنح حماية من الشرطة بفضل ضغوط الاتحاد البرلماني الدولي جزئياً
© وكالة AFP

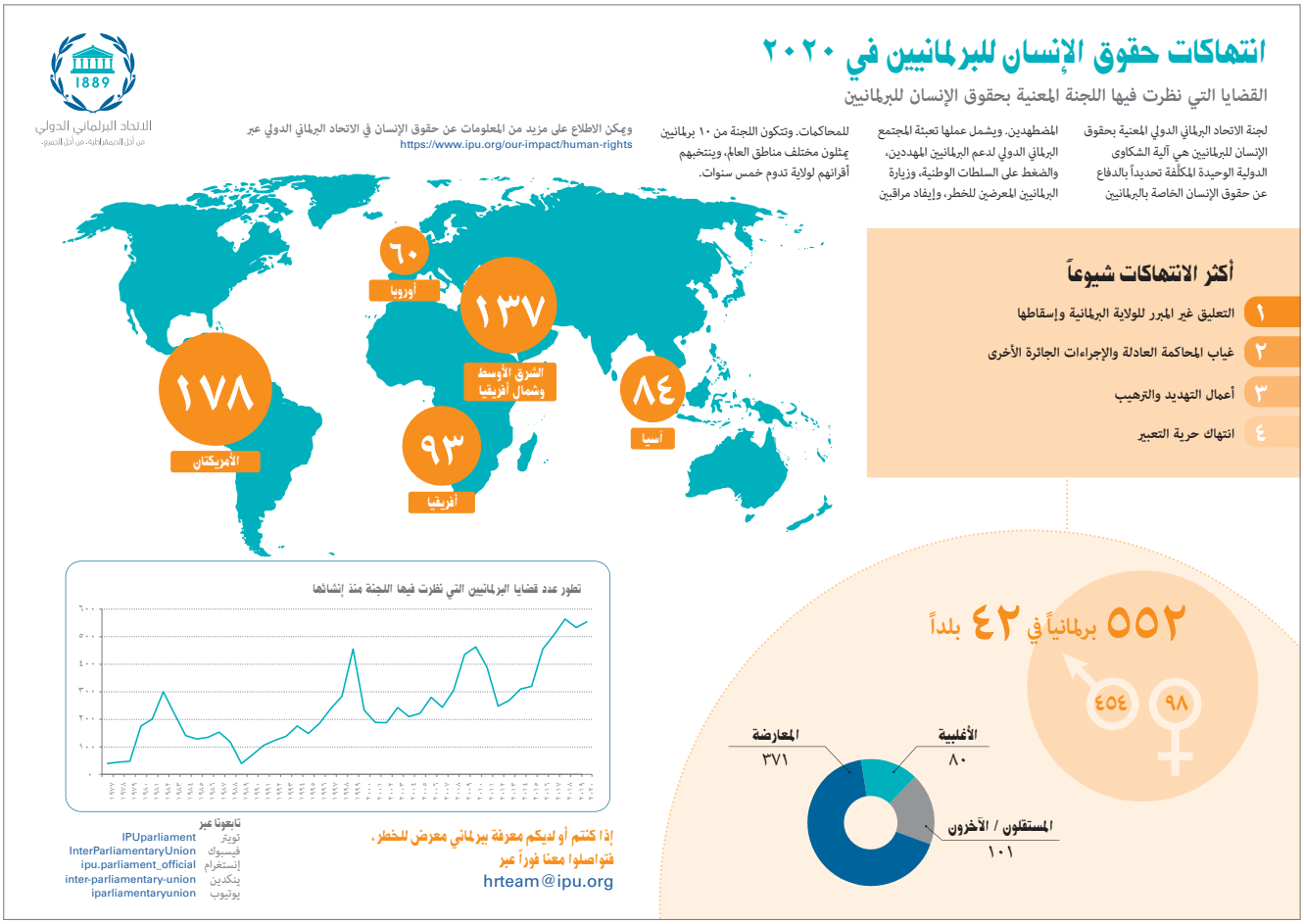
تأثيرنا

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، احتُجزت خمسة نواب من **كوت ديفوار** احتجازاً تعسفياً. وبعد ضغوط واسعة النطاق من الاتحاد البرلماني الدولي، أُطلق سراح أربعة منهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

وأتاح تدخل الاتحاد البرلماني الدولي في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** للنائب جان جاك مامبا العودة إلى بلده واستئناف عمله بدون خوف من الاحتجاز. وكان قد غادر جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من عام ٢٠٢٠ لتجنب الاحتجاز التعسفي بعد تقديم التماس أدى إلى عزل النائب الأول لرئيس البرلمان.

وفي **غواتيمالا**، وفرت السلطات للنائب السابق أميلكار بوب حماية دائمة من الشرطة استجابةً لطلب الاتحاد البرلماني الدولي. وكان النائب السابق قد تعرض لتهديدات متكررة بالقتل ومضايقات خطيرة بسبب عمله كنائب معارض.

وفي **تركيا**، تلقى النائب السابق صلاح الدين دميرتاش تأييداً من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بعد أن لجأ الاتحاد البرلماني الدولي إلى عملية التدخل بصفة طرف ثالث. وأيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حجج الاتحاد البرلماني الدولي، وقضت بأن اعتقال دميرتاش في عام ٢٠١٧ بسبب تهم تتعلق بالإرهاب يشكل انتهاكاً لحقوقه الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والحق في المشاركة في الانتخابات.



الكومنولث في **كندا** وبلدان أخرى في أفريقيا وأوروبا ومنطقتي البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.

واعتمدت عدة برلمانات توصيات الاتحاد البرلماني الدولي. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التحقيق الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان **المملكة المتحدة** والذي أراد ضمان امتثال استجابة المملكة المتحدة لجائحة كوفيد-١٩ لحقوق الإنسان.

«أثرت الإجراءات الاستباقية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنته لحقوق الإنسان للبرلمانيين في الإجراءات القضائية الجارية. إذ ساعدت في تسهيل عودتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن يتم اعتقالي أو احتجازي فور وصولي إلى البلاد. وإني على يقين من أن جهود اللجنة ستساهم في التوصل إلى حل نهائي لقضيتي».

السيد جان جاك مامبا،
نائب في جمهورية الكونغو الديمقراطية

دراسة حالة

الاتحاد البرلماني الدولي يدعم برلمانَي بوركينا فاسو وأوزبكستان للمضي قدماً في خطتيهما بشأن حقوق الإنسان

في **بوركينا فاسو**، قدمت الحكومة مشاريع قوانين إلى البرلمان لإضفاء طابع رسمي على التصديق على معاهدة الأمم المتحدة لإلغاء عقوبة الإعدام وتعزيز ولاية آلية منع التعذيب في البلاد. وتأتي مشاريع القوانين في أعقاب مشاورات أوصى بها الاتحاد البرلماني الدولي ونظمتها الجمعية الوطنية بالاشتراك مع وزارة العدل وحقوق الإنسان. وناقش المشاركون تنفيذ هذه التوصيات المحددة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

ومن خلال سلسلة من حلقات العمل الافتراضية في عام ٢٠٢٠، دعم الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان الجهود التي يبذلها البرلمان في **أوزبكستان** لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وشملت نقاط العمل الرئيسية إنشاء لجنة برلمانية محددة لحقوق الإنسان، وإنشاء لجنة مستقلة للقضاء على التعذيب، وترجمة كتيبات الاتحاد البرلماني الدولي عن حقوق الإنسان إلى اللغة الأوزبكية، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وضمان الشفافية البرلمانية، ووضع إطار قانوني للحوار مع المجتمع المدني.

◄◄ العام المقبل

في عام ٢٠٢١، سينظر الاتحاد البرلماني الدولي في سبل جديدة لدعم لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين باستخدام الأدوات الرقمية المتاحة على نطاق أوسع. ويتوقع الاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم المزيد والمزيد من البرلمانات الفردية في تنفيذ آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيصدر الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مجموعة من الأدوات لتقييم البرلمانات نفسها في مجال حماية حقوق الإنسان، ولمساعدة البرلمانات في أن تصبح أكثر فعالية في حماية حقوق الإنسان.

الهدف ٤

المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

إن السلام أمر حاسم ليس للديمقراطية وسيادة القانون فحسب وإنما أيضاً لحماية الأرواح والتقليل إلى أدنى حد من الدمار الذي تسببه النزاعات. ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي، بعد مرور أكثر من ١٣٠ عاماً على إنشائه، يوفر محفلاً حيوياً للحوار البرلماني الدولي. وندعم البرلمانات في البلدان الخارجة من نزاعات أو المنتقلة إلى الديمقراطية في إقامة مؤسسات ديمقراطية قوية يمكن أن تساعد في علاج ندوب الانقسام الوطني. ولكن بمنع الاجتماعات الحضورية، حالت جائحة كوفيد-١٩ دون إتاحة فرص متعددة لبناء الثقة والتفاهم. وفي هذه الأثناء، استمرت زيادة الإنفاق على الأسلحة وتدهور الأنظمة الدولية لتحديد الأسلحة، وتستغل الجماعات المتطرفة العنيفة حالة عدم اليقين العامة. ومع ذلك، لم يحيد الاتحاد البرلماني الدولي عن طريقه ودعم المساهمات البرلمانية في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وإحلال الأمن.



الدعوة إلى السلام والأمن

أقام الاتحاد البرلماني الدولي روابط بين البرلمانات بواسطة عدة مبادرات عالمية مهمة. فعلى سبيل المثال، أيدنا نداء الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩ من أجل وقف إطلاق النار العالمي الفوري من خلال بيان أصدره رئيس لجنة الاتحاد الدائمة للسلام والأمن الدولي ورئيس فريق الاتحاد الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وواصلنا أيضاً حملاتنا من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وشجعنا على التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويوصي الاتحاد البرلماني الدولي بأن تنفق الحكومات أقل على الأسلحة وأكثر على قطاعات أخرى مثل قطاع الصحة الذي تعرض لضغوط شديدة خلال الجائحة.

بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، أنتجنا فيديو لشرح الآثار السلبية للصراعات على المرأة والطرائق المتعددة التي يمكن للمرأة المساهمة بها في إحلال السلام الدائم. وحث الفيديو البرلمانيين على اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية تعزز مشاركة المرأة في السلام والأمن.

وتمت مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في أسبوع جنيف للسلام في عام ٢٠٢٠ عبر الإنترنت. ونظرت منتجاتنا الرقمية في أهمية تحديد الأسلحة القائم على الأدلة والحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن ومشاركة الشباب في الحياة السياسية. وقد مكّنت الطبيعة الرقمية لاتصالاتنا من السفر إلى أبعد من الحدث نفسه والوصول إلى عدد أكبر من البلدان وجمهور أكبر من أي وقت مضى. ويمكن استخدامها أيضاً على المدى الطويل لأغراض الإعلام والتدريب.

وقد حلت المناقشات عبر الإنترنت والندوات الشبكية محل حضورنا الشخصي المعتاد، ولكنها أتاحت الفرصة لتعزيز الحوار والتبادل الحيوي للأفكار. ونظّم مكتبنا في نيويورك جلسات إعلامية عن عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، حضرها

الرقم الرئيسي:

٥٠

٥٠ دولة صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاتحاد البرلماني الدولي ولا سيما قراره التاريخي لعام ٢٠١٤.



حفل أقيم في حديقة السلام التذكارية في هيروشيما باليابان في ٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠.
© Yomiuri / Naoki Maeda / Yomiuri Shimbun عن طريق وكالة AFP

عدد كبير من المشاركين. وجمعنا مدخلات من البرلمانيين بشأن مشروع منشور عن الدعم البرلماني في مجال نزع السلاح.

مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

نظم برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعين لفريق الاتحاد الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي إطار جهودنا الجارية لدعم ضحايا الإرهاب والاستماع إلى أصواتهم، نظمنا أيضا حدثاً بعنوان «*مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: منظور الضحايا*» على هامش المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وعملنا مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتصميم تشريع نموذجي لضحايا الإرهاب. وعُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ أول أربع مشاورات من أصل ست مشاورات أجراها الخبراء.

الدبلوماسية البرلمانية لدعم بناء السلام والمصالحة

في تموز/يوليو ٢٠٢٠، ناقشت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بقضايا الشرق الأوسط الأوضاع في **فلسطين** و**ليبيا**. ولأول مرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حضر ممثل من الكنيست **الإسرائيلي** اجتماع اللجنة، وشارك في حوار مع نظيره **الفلسطيني**.

تأثيرنا:
التفاؤل في زمن الأزمة العالمية

في عام ٢٠٢٠، تعاونا مع الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي. وقد شجعت حملتنا المشتركة التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، صدقت نحو ٥١ دولة على المعاهدة، فدخلت المعاهدة حيز النفاذ في بداية عام ٢٠٢١.

«إن برلمان النمسا يؤيد دون قيد أو شرط عالماً خالياً من الأسلحة النووية... ويجب أن نواصل كل جهودنا من أجل فرض حظر عالمي على جميع الأسلحة النووية وتدمير جميع الأسلحة الموجودة. وإني مقتنع بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لحماية البشرية من هذا الخطر.»

فولفغانغ سوبوتكا،
رئيس المجلس الوطني النمساوي

دراسة حالة

البرلمانات لضمان مستقبلنا المشترك

بالتعاون مع البرلمانيين والشركاء الآخرين، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في دليل «ضمان مستقبلنا المشترك» الذي يوفر معلومات أساسية عن نزع السلاح وأمثلة على السياسات الفعالة والإجراءات البرلمانية.

وكان من بين الشركاء في المشروع برلمانيون من أجل «حظر انتشار الأسلحة النووية ونزعها»، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرلمانيون من أجل العمل العالمي، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ومجلس المستقبل العالمي. وسوف يدعم الدليل البرلمانات بتنفيذ جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح «*تأمين مستقبلنا المشترك*».

◄◄ العام المقبل

في عام ٢٠٢١، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات في الدفع من أجل تنفيذ المعاهدات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده. وسندعم البرلمانات في تمكين الحوكمة الرشيدة داخل قطاع الأمن. ومن خلال العمل في إطار المبادئ التوجيهية لجدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح، سنرافق البرلمانات أيضاً من خلال أحداث رئيسية، مثل المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ.

وسننظم أول مؤتمر قمة برلماني على الإطلاق بشأن مكافحة الإرهاب في فيينا، كجزء من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وسيطلق هذا الحدث شبكة برلمانية عالمية بشأن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك خريطة تفاعلية وتطبيق للأجهزة المحمولة. وسيتمكن البرلمانيون من استخدام الخريطة والتطبيق للحصول على معلومات عن الأنشطة والاجتماعات والوثائق المتصلة بذلك الموضوع. وسيتمكنون أيضاً من الوصول إلى قاعدة بيانات للتشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

الهدف ٥

تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

في عام ٢٠٢٠، واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز الحوار البرلماني الدولي، وإن كان بالوسائل الإلكترونية، وعقد دورة استثنائية للمجلس الحاكم، بما في ذلك انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت، وعقد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. ويشكل الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر رؤساء البرلمانات خطوة مهمة إلى الأمام في مجموعة من القضايا العالمية الحيوية التي تتطلب تعاوناً متعدد الجنسيات.



المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

قُسِّم المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات إلى مرحلتين بعقد الجزء الافتراضي في آب/أغسطس ٢٠٢٠ ثم مؤتمر حضوري أو مختلط في فيينا في عام ٢٠٢١. وقد جمع هذا الحدث البرلماني العالمي، الذي عُقد افتراضياً لأول مرة، أكثر من ٥٠٠ مندوب منهم نحو ١١٥ رئيس برلمان وأكثر من ٣٠٠ نائب. وكان ثلث هؤلاء النواب نساء. وتمكن أحد عشر وفداً مراقباً من متابعة الحدث.

وناقش المؤتمر مجموعة من الموضوعات منها الدبلوماسية البرلمانية؛ والعلاقة بين الأزمات الصحية والمناخية والاقتصادية؛ والتنمية المستدامة؛ ومشاركة الشباب في الحياة السياسية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والبرلمانات والديمقراطية؛ والتنقل البشري؛ ومكافحة الإرهاب؛ والعلم والتكنولوجيا. وقد ساهم رؤساء برلمانات وشخصيات عامة وخبراء مرموقون في المناقشات التي أُصدر في ختامها إعلان بشأن القيادة البرلمانية من أجل تحقيق الفعالية في تعددية الأطراف فتحقيق السلام والتنمية المستدامة للشعوب والكوكب.

ويرسي الإعلان الأساس لمزيد من التعاون البرلماني من أجل مواجهة التحديات العالمية. وفي أيلول/سبتمبر، عمّم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي رسائل رئيسية من مؤتمر رؤساء البرلمانات إبّان حدث استضافه الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تعددية الأطراف. وناقش هذا الحدث، الذي عُقد قبل قمة الاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، كيف يمكن للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يتعاونا بشكل أفضل لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، وتغير المناخ، والإنفاق على الأسلحة، وعدم المساواة.

ثم قام رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ إعلان رؤساء البرلمانات عبر الفيديو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال القمة نفسها. وعمم الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرقم الرئيسي:

٤٠

٤٠ في المئة من البرلمانيين الذين صوتوا في الانتخابات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي نساء، وهي نسبة غير مسبوقة.

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي يبدأ دوراته الافتراضية

في تشرين الثاني/نوفمبر، انتُخب الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، إبّان دورة استثنائية للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، واتُخذ عدد من القرارات المهمة، بما في ذلك بشأن حقوق الإنسان وبرنامج عمل الاتحاد وميزانيته لعام ٢٠٢١.

واعتُمدت قواعد إجرائية خاصة لتنظيم الاجتماع الافتراضي، وحظيت الدورة بحضور جيد. إذ شارك فيه نحو ١٤٥ برلماناً وطنياً، أي ما يعادل أكثر من ٨٠ في المئة من مجموع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وترأس ما يقرب من نصف الوفود رئيس أو نائب رئيس. ومن أصل ٤٥٨ برلمانياً مشاركاً، شكلت النساء نحو ٤٠ في المئة تقريباً وشكّل البرلمانيون الشباب ٢٦ في المئة.

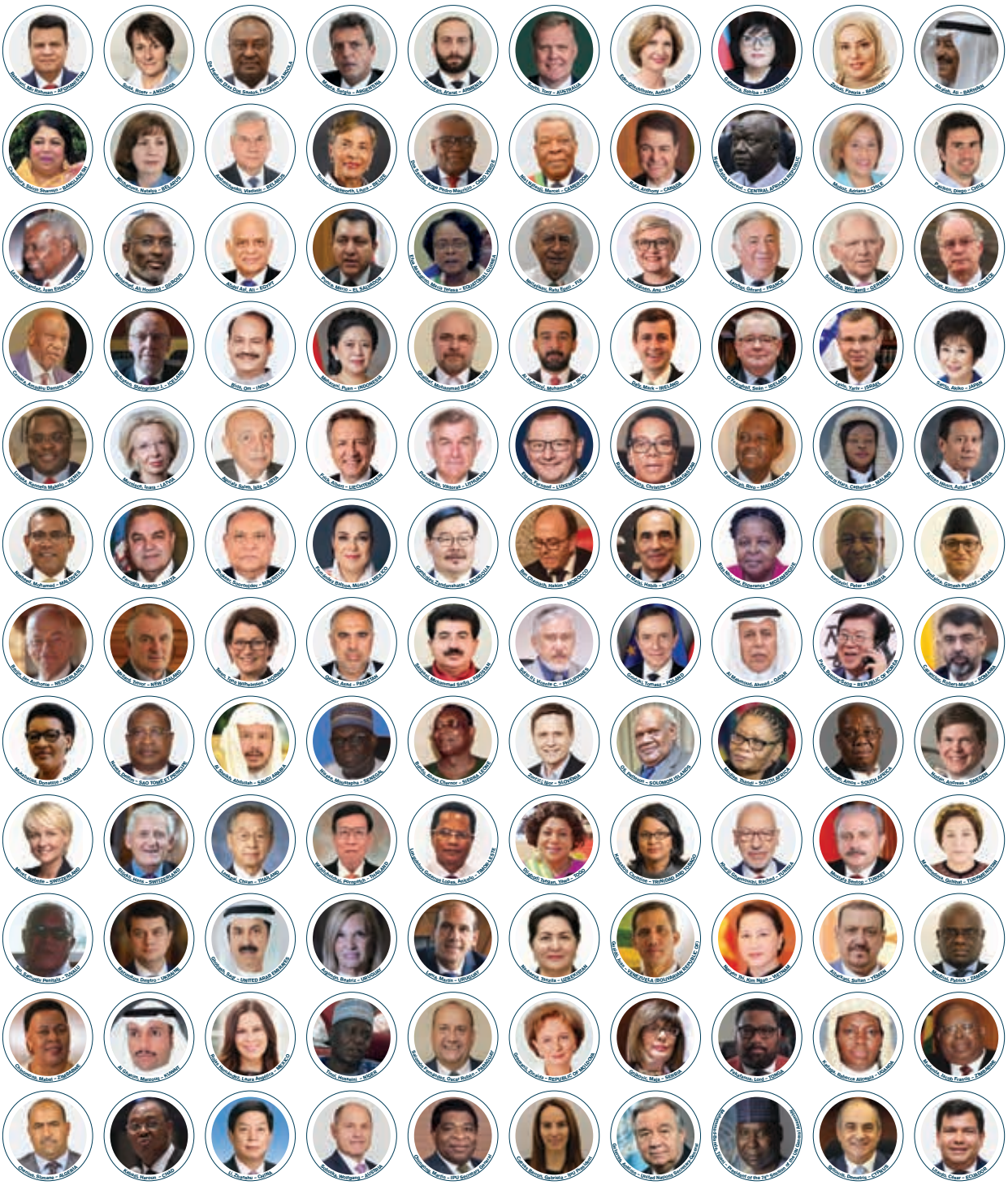
وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالتكنولوجيا وفروق التوقيت، فقد تم انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جرى بطريقة سلسة ومسؤولة وشاملة للجميع.

توطيد التعاون مع المنظمات البرلمانية الأخرى

بعد نجاح دورة المجلس الحاكم، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية عن بُعد، اتصلت عدة برلمانات إقليمية بالاتحاد البرلماني الدولي من أجل التماس المشورة والمعلومات. ونتوقع تعميم تجربتنا التقنية في مجال الاجتماعات الافتراضية خلال الأشهر المقبلة.

وعقد الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للفرنكفونية عدة جلسات عمل خلال العام عقب اكتساب الجمعية صفة عضو منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩. وساعدت الاجتماعات في إعداد الاتحاد البرلماني الدولي للانضمام بصفة مماثلة إلى الجمعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

انتُخب دوارتي باتشيكو رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ بنسبة ٥٦٪ من الأصوات
© البرلمان البرتغالي / Sandra Ribeiro



Virtual 19-20 August 2020 **Vienna 2021**

5th World Conference of Speakers of Parliament

Parliaments for peace, people and planet

#5WCSP

REPUBLIC OF AUSTRIA
Parliament

1889
Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN75
2020 AND BEYOND

تأثيرنا

أبرزت التقارير السنوية للاتحاد البرلماني الدولي إلى أعضائه أمثلة عديدة على الممارسات الجيدة وإجراءات متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المقررات. ومن بين ٤١ برلماناً عضواً خضع للاستعراض في عام ٢٠٢٠، وردت ردود من ٢٠ من البرلمانات المختارة فضلاً عن ١٦ رداً طوعياً.

وتشمل أمثلة إجراءات متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- صدقت **بنن** على معاهدة تجارة الأسلحة وشاركت جمعيتها الوطنية في برامج لبناء القدرات المتعلقة بالتنفيذ
- صدقت **كوستاريكا** على معاهدة حظر الأسلحة النووية
- أنشأت **غامبيا** لجنة دائمة لحقوق الإنسان والمسائل الدستورية
- وافقت **ولايات ميكرونيزيا الموحدة** على قرار من البرلمان بعنوان «إعلان هدف البرلمان... تحقيق البلد التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠»
- أجرت اللجنة البرلمانية للشؤون الاقتصادية والمناخ في **هولندا** مشاورات مع مجموعات الشباب بشأن تغير المناخ
- في **النرويج**، تعاون رئيس البرلمان مع منظمات الشباب لمناقشة كيفية مشاركة الشباب في المناقشات الاجتماعية
- في **باكستان**، أبرم مجلس الشيوخ مذكرة تفاهم مع الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم المساعدة التقنية إلى أمانة مجلس الشيوخ ولجان مجلس الشيوخ والأعضاء بشأن الصياغة التشريعية

حلقة دراسية عن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه

في عام ٢٠٢٠، شارك عدد قياسي من الموظفين البرلمانيين في الحلقة الدراسية الافتراضية باللغة الفرنسية للموظفين البرلمانيين، بمن فيهم ممثلون عن الأعضاء المنتسبين والمراقبين الدائمين في الاتحاد.

نحو عضوية عالمية

يضم الاتحاد البرلماني الدولي حالياً ١٧٩ برلماناً عضواً، ولكنه يواصل التفاعل مع البرلمانات غير الأعضاء أيضاً ولا سيما إبّان مؤتمر رؤساء البرلمانات. وكان رئيسا البرلمان في بليز وجزر سليمان مشاركين نشطين. وأرسل رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة مصورة. ويجري بحث فرص جديدة للتعاون مع المذكورين غير الأعضاء الثلاثة.

◄◄ العام المقبل

في عام ٢٠٢٠، خطا الاتحاد البرلماني الدولي خطوات هائلة في مجال الديمقراطية الرقمية. ونتوقع تعزيز هذه المكاسب في عام ٢٠٢١، مع بناء قدرتنا على التواصل مع البرلمانيين وتنظيم اجتماعات معهم بطريقة منظَّمة وشاملة للجميع. وسندرس الإمكانيات وأوجه المرونة التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية بالنسبة للاجتماعات المختلطة، وسنعمل بشكل وثيق مع الأعضاء والمجموعات السياسية الجغرافية من أجل التدخل بطريقة أكثر تركيزاً وفعاليةً.

دراسة حالة

الاتحاد البرلماني الدولي يفعِّل الديمقراطية الرقمية

كان انتخاب الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي، وهو السيد دوارتي باتشيكو، مثالاً نموذجياً للديمقراطية الرقمية. فعقب جولة واحدة من التصويت، انتُخب النائب البرتغالي بنسبة ٥٦ في المئة من الأصوات. وقد أدلت النساء بنحو ٤٠ في المئة من إجمالي الأصوات، مما يشير أيضاً إلى إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

وقد بُنيت العملية الرقمية على أسس متينة. وأُنشئت منصة للتصويت عبر الإنترنت ثم عيَّن المجلس الحاكم فارزَين للأصوات من أجل التحقق من نتائج الانتخابات وإعلانها. وتحقق مدقق مستقل – وهو مركز الحوسبة الدولي التابع للأمم المتحدة – من نزاهة الانتخابات، مع إيلاء اهتمام خاص لسرية الاقتراع وأمنه، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى المنصة وعملية فرز الأصوات.

وفي غضون ٢٤ ساعة، صوت نحو ٤٠٠ نائب من ١٤٢ برلماناً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي لصالح أحد المرشحين الأربعة. وبلغت نسبة التصويت أكثر من ٩٧ في المئة.

الهدف ٦

تمكين الشباب

شهد عام ٢٠٢٠ مرور عشر سنوات على اعتماد قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٠ بشأن مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. فإن الديمقراطية تقتضي من البرلمانات أن تمثل مواطنيها، وللشباب أكبر مصلحة في مستقبل بلدانهم. وفي الآونة الأخيرة، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم أوجه الضعف لدى الشباب، بما في ذلك في مجالات التوظيف والتعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم البرلمانات لديها عدد قليل جداً من النواب الشباب. ويجمع الاتحاد البرلماني الدولي، منذ عام ٢٠١٠، بيانات عن تمثيل الشباب، ولا سيما تمثيل الشابات، بغية إزكاء الوعي ودعم أنشطة الترويج لزيادة مشاركة الشباب.



تأثيرنا: ١٠ سنوات من تمكين الشباب في البرلمان ومن خلاله

أتاحت الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار بشأن الشباب فرصة جيدة لاستعراض التقدم المحرز وإعادة الالتزام بمواصلة العمل. وقد أحرز أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقدماً كبيراً ولا سيما من خلال حصص الشباب وخفض سن الأهلية للترشح للمناصب وإنشاء هياكل برلمانية جديدة تمكّن الشباب. وفي إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة، قدمت البرلمانات تقارير عن تنفيذها لقرار الشباب لعام ٢٠١٠. وتشمل النقاط البارزة ما يلي:

- في **النرويج**، يجتمع رئيس البرلمان بانتظام مع الشباب، وأنتج، بالتعاون مع منظمات غير ربحية، دليلاً للشباب للمشاركة في المناقشات الاجتماعية.
- خفضت برلمانات **مالطة** و**ماليزيا** و**غامبيا** سن التصويت في الانتخابات البرلمانية إلى ١٦ سنة في مالطة و١٨ سنة في ماليزيا وغامبيا.
- ودعم برلمان **ميكرونيزيا** تمثيل الشباب في الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الدولية. وأعطى برنامجها الأولوية لفئات الشباب المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وزاد من توظيفها.
- وفي **السلفادور**، أُنشئت أول مجموعة برلمانية للشباب تتكون من برلمانيين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ سنة.
- وفي **المكسيك**، اتخذ مجلس النواب تدابير لتعزيز تمثيل الشباب في البرلمان، وأنشأ لجنة للشباب وعقد جلسات استماع برلمانية منتظمة ومشاورات للشباب.

الرقم الرئيسي:

١٠

قبل ١٠ سنوات،
اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قراره التاريخي بشأن مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية.

وفي المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، جدد رؤساء البرلمانات التزاماتهم بتمكين الشباب واتفقوا على مجموعة من التوصيات لزيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية والبرلمانات. ويتوقع الاتحاد البرلماني الدولي عقدا آخر من العمل.

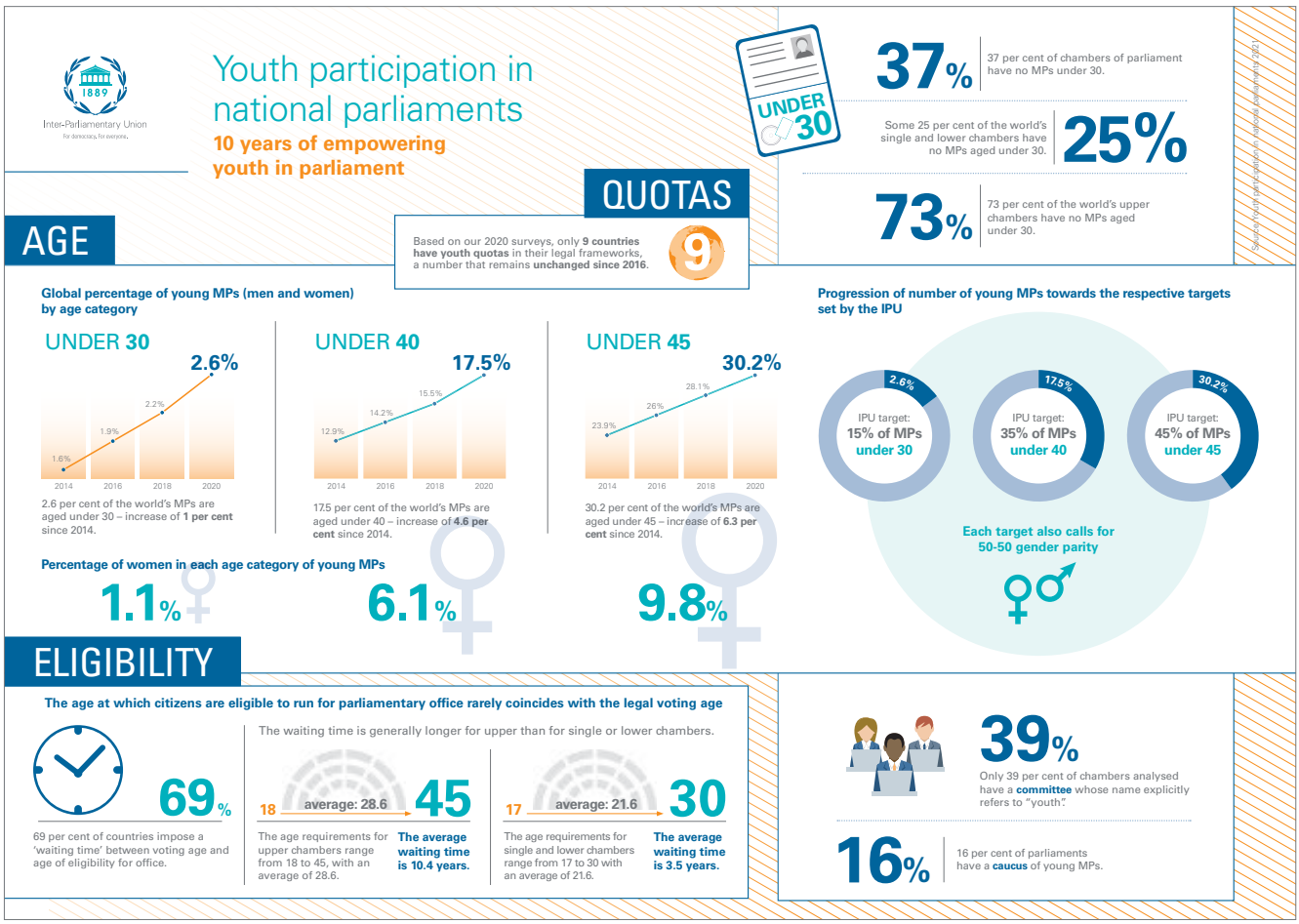
المشاركة السياسية للشابات وقيادتهن

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بمرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين، أعطى الاتحاد البرلماني الدولي زخماً جديداً للجهود الرامية إلى زيادة مشاركة الشابات في الحياة السياسية. وبالتعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، ربطنا السياسيين بالشابات، بما في ذلك في الحركات الشبابية والنسائية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية. وناقش الاجتماع الحواجز التي تحول دون مشاركة الشابات في الحياة السياسية فضلاً عن الحلول المحتملة.

وأشار النداء إلى العمل المنبثق منه إلى أن التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والترهيب والعنف، فضلاً عن تحديات التمويل وانعدام التضامن بين الأجيال، تمنع الشابات من دخول المناصب العامة. وتشمل الحلول توفير المزيد من التمويل للشابات من أجل المشاركة في الحياة السياسية، وتوظيف المزيد من الشابات في قيادات الخدمة العامة، واعتماد نظام الحصص. ويجب على البرلمانات والأحزاب السياسية أن تراعي الفوارق بين الجنسين وأن تكون خالية من أشكال العنف والتحرش الجنسي والتسلط.



شباب يناقشون بعض الحواجز الرئيسية التي تواجه الشابات والفتيات.
© مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة / Roger Harris



تمكين النواب الشباب

في عام ٢٠٢٠، شارك عدد متزايد من النواب الشباب في الاجتماعات الدولية للاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى ترويج النتائج المتعلقة بالشباب. وشارك في مؤتمر رؤساء البرلمانات نحو ٢٥ رئيساً شاباً، وشارك ١٢١ برلمانياً شاباً في الدورة الافتراضية للمجلس الحاكم. وفي الوقت نفسه، سلط البرلمانيون الشباب في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي الضوء على ضرورة زيادة عدد الشباب في الحياة السياسية وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-١٩. وقد تم ذلك إبّان مؤتمرات دولية متعددة، منها المؤتمرات التي استضافتها الأمم المتحدة، وتحالف Community of Democracies، وحركة Laureates and Leaders for Children (التي أنشأها السيد كايلاش ساتيارثي الحائز على جائزة نوبل) وغيرها.

وفي **جيبوتي**، دعم الاتحاد البرلماني الدولي النواب الشباب الذين انتخبوا إلى مناصبهم عقب انتخابات عام ٢٠١٨. وحضر ٧٠ في المئة من النواب الشباب في الجمعية الوطنية حلقة عمل دامت يومين من أجل تطوير مهاراتهم القيادية ومهارات التواصل الخاصة بهم ومساعدتهم في إدماج آراء الشباب في عملهم البرلماني. وإلى جانب بناء المهارات، أعدّ النواب الشباب خارطة طريق لمواصلة بناء القدرات والتواصل بشكل أكثر فعالية مع شباب البلاد. وتشمل الخطة تعزيز شبكة البرلمانيين الشباب في البرلمان وإزكاء الوعي بشأن قضايا الشباب.



دراسة حالة

شباب نيجيريا يتقدم ببطء ولكن بثبات

تفتح **نيجيريا**، وهي أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان، أبواب الحياة السياسية للشباب بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وفي عام ٢٠٢٠، نظمنا مؤتمراً رفيع المستوى عبر الإنترنت بشأن تعزيز مشاركة المرأة والشباب. والتزم المشاركون باعتماد تعديلات دستورية وتشريعات جديدة تعزز تمثيل الشباب في الجمعية الوطنية وعلى الصعيد المحلي. ومن المقرر إدخال تعديلات دستورية في عام ٢٠٢١.

وفي عام ٢٠١٨، خفضت نيجيريا سن الأهلية للترشح إلى الانتخابات. وكان مؤتمر عام ٢٠٢٠ جزءاً من الدعم المستمر للاتحاد البرلماني الدولي في نيجيريا، بما في ذلك مؤتمرات مماثلة في عامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

◄◄ العام المقبل

في عام ٢٠٢١، سيطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملة تواصل وإعلام رئيسية لدعم الحوار بين الأجيال بشأن سياسات الشباب وتمكينهم. وسيقود النواب الشباب هذه الجهود وسيساهمون في مداولات الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢١.

وستكون الدورات التدريبية الشبكية للنواب الشباب أولوية أخرى. ونرحب بأي طلبات للتعاون من البرلمانات التي ترغب في تمكين أعضائها الأصغر سناً.

الهدف ٧

تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

تشير أحدث البيانات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إلى أنه بالمعدل الحالي للتقدم، من المرجح أن تحقق القارة هدفاً واحداً فقط من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.[١] ومع ذلك، لا يزال من الممكن إحراز تقدم على الرغم من أوجه التراجع التي تفاقمت بسبب الجائحة. ويمكن لجميع الجهات المعنية، بما فيها البرلمانات، أن تساعد في تسريع الزخم المحقق. وفي عام ٢٠٢٠، واصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمانات في تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى واقع لصالح المواطنين.

١ تقرير الندوة الشبكية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا «تأثير جائحة كوفيد-١٩ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: ما هو دور البرلمانات؟»، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على https://www.ipu.org/file/10125/download.



الأدوات العالمية والدعوة إلى التأثير المحلي



تنطوي جائحة كوفيد-١٩ على تحديات وفرص في آن واحد. ولقد عملنا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إعداد مذكرة سياساتية للبرلمانيين بشأن النهوج الخضراء للتعافي من جائحة كوفيد-١٩. وتشير تلك المذكرة السياساتية إلى إجراءات متعددة يمكن للبرلمانات اتخاذها من أجل التعافي الوطني من جائحة كوفيد-١٩. وستساعد هذه الاقتراحات، في حال تنفيذها، البلدان في الوفاء باتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فضلاً عن فتح فرص عمل جديدة. وقد دعا الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات إلى تبادل أي تجارب ودروس مستفادة لتيسير عمليات الانتعاش الخضراء هذه.

تأثيرنا

في إطار مشاركتنا العالمية في مجال صحة المرأة والطفل والمراهقين، نشرنا خارطة طريق عملية التوجه بعنوان «خارطة طريق لمساعدة البرلمانيين في وضع حلول في مجال صحة المرأة والطفل والمراهقين». وتساعد خارطة الطريق، التي أُعدّت بالاشتراك مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وهي تحالف يضم أكثر من ١٠٠٠ منظمة، النواب والموظفين البرلمانيين، في **رواندا** مثلاً، على اكتشاف أي عقبات قانونية قد تمنع النساء والأطفال والمراهقين من الحصول على الرعاية الصحية.

ودربنا أيضاً أكثر من ١٠٠ موظف برلماني من ١٢ بلداً جنوب الصحراء الكبرى على فهم الطريقة التي يمكن بها للتشريعات أن تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات النساء والأطفال والمراهقين. ثم استعرض برلمان **بوتسوانا** تشريعاته المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وإذ أدرك البرلمان أن جائحة كوفيد-١٩ قد أججت العنف الجنساني، فقد عمل أيضاً على سن تشريع جديد بشأن هذا الموضوع. وفي عام ٢٠٢٠، أقرّ مشروع قانون سجل مرتكبي الجرائم الجنسية.

ونظّم برلمان **زامبيا** حلقة دراسية لضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بالتغذية، بعد أن حث الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن شونغونغ (وهو عضو في الفريق القيادي لحركة تعزيز التغذية)، جميع البرلمانات على مواصلة الجهود والاستثمار في التغذية.

وبالإضافة إلى دعم ترجمة مجموعة أدوات التقييم الذاتي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، عملنا مع النواب والموظفين البرلمانيين في **ألبانيا** و**إندونيسيا** و**أوكرانيا** لإزكاء الوعي والمعرفة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وستسترشد هذه الأنشطة بالتقييمات الذاتية البرلمانية التي ستساعد البلدان في تصميم وتنفيذ خطط عملها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

الحفاظ على أولويات التنمية في أوقات الجائحة

ساعدت العديد من الفعاليات الإلكترونية، التي نُظِّمت غالباً مع جهات شريكة، في بناء القدرات البرلمانية لتنفيذ اتفاق باريس، والتأهب لحالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث، والتوعية بأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٢٠، شارك أكثر من ١٤٠٠ برلماني في تلك الفعاليات – وهو عدد غير مسبوق منذ أن بدأنا تلك الفعاليات.

وعلى المستوى الإقليمي، عملنا مع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والمنطقة العربية لتعبئة البرلمانات سعياً إلى تبادل الأفكار وبناء القدرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان من بين الحضور نواب وموظفون برلمانيون من ٤٦ بلداً من مختلف أنحاء العالم.

أم وابنها يحملان أرزاً في قرية في مقاطعة سولاويزي الوسطى بإندونيسيا.
© Basri Marzuki/NurPhoto / وكالة AFP



وشددت بعض حلقات العمل على دور البرلمانات في البلدان الجبلية في الحد من آثار تغير المناخ.

واشتركنا أيضاً مع المنتدى المعني بالضعف المناخي والمركز العالمي للتكيف في تنظيم الاجتماع الافتتاحي للبرلمانيين التابعين للمنتدى. وركّز ذلك الحدث على دور البرلمانات في البلدان الثمانية والأربعين الأكثر تعرضاً لخطر تغير المناخ، بما في ذلك العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أولى الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات البلدان الصغيرة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومواطن ضعفها لسنوات عديدة، وشرعت الدول الجزرية الصغيرة النامية في إصدار عدد من التصريحات السياسية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

وبالاستفادة من دعم البرلمانات بشأن تغير المناخ، أبرمنا مذكرة تفاهم مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومددنا اتفاقاً قائماً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خمس سنوات.

الرقم الرئيسي:

١٣

١٣ هو عدد اللغات التي يتوفر بها منشور الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي».
ومجموعة الأدوات هذه هي أكثر منشورات الاتحاد ترجمة، مما يدل على فائدتها لأعضائنا الذين قرروا في كثير من الحالات ترجمتها بأنفسهم.

وواصلنا التعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال التوعية بجائحة كوفيد-١٩ وتوفير معلومات بشأنها للبرلمانات خلال بعض المراحل الأساسية للجائحة. وقد أولي اهتمام خاص لاحتياجات السكان المعرضين بشكل خاص لعواقب جائحة كوفيد-١٩، مثل النساء والأطفال والمراهقين، والطرائق التي يمكن للبرلمانات أن تعالج بها أوجه الضعف هذه. وكان زواج الأطفال كنتيجة شائعة للفقر محور تركيز خاص لتعاوننا مع منظمة الصحة العالمية.

متابعة التزاماتنا

أتاح قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٩ بشأن التغطية الصحية الشاملة فرصة جيدة للبرلمانيين من أجل إعادة الالتزام في عام ٢٠٢٠، ومناقشة كيف يمكن للأنظمة الصحية القوية أن تساعد في حماية السكان في أوقات الطوارئ. ومن المقرر نشره في عام ٢٠٢١، وسيظهر تقرير المساءلة تنفيذ قرار عام ٢٠١٩. والسكان المهمشون والضعفاء هم الأكثر تضرراً من الأزمات. وخلال جائحة كوفيد-١٩، تعاون رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع حركة «كل امرأة، كل طفل» لإبقاء الاهتمام بهذه المسألة.



وعلى المستوى الإقليمي، تابعنا مع برلمانات جنوب آسيا تنفيذ إعلان ماليه الذي اعتُمد إبّان مؤتمر قمة عام ٢٠١٩ لرؤساء البرلمانات في جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أحرزت برلمانات جنوب آسيا تقدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة ٥). وقد أصدرت إجمالاً أكثر من عشرين تشريعاً، ولا سيما بشأن الموضوعات التالية: إجازة واستحقاقات الأمومة، والمقاعد البرلمانية للنساء، وحقوق الملكية للنساء، وحماية النساء من التحرش والمضايقة في مكان العمل.

ووجدت دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٠ أن ٥٨ في المئة من البرلمانات قد أكملت الاستعراضات الوطنية الطوعية، وهي تقارير مرحلية إلى الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت الدراسة الاستقصائية زيادة في المشاركة من ٣٨ في المئة في عام ٢٠١٩، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من العمل لإشراك البرلمانات بشكل أكمل في هذه العملية.

«لقد كانت هذه الجلسة ممتازة، وأود أن يستمع جميع رؤساء الحكومات إلى برامج كهذه حتى يتسنى تقديم نوعية أفضل من الرعاية الصحية للأشخاص الذين يحتاجون إليها أكثر من غيرهم.»

السيد دينيشوار ناند جايبراشاد،
نائب من غيانا،
عن الندوة الشبكية المعنونة
«التغطية الصحية الشاملة في زمن كوفيد-١٩ - الممارسات الفضلى والتحديات البرلمانية»

دراسة حالة

برلمان رواندا يتخذ تدابير تشريعية بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين

ساعدت حلقة عمل يدعمها الاتحاد البرلماني الدولي في رواندا على توعية النواب الجدد بالقضايا الرئيسية المتعلقة بصحة النساء والأطفال والمراهقين عقب الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وبدأت الشبكة البرلمانية للسكان والتنمية في رواندا الآن عملية تشاورية لمعالجة هذه الثغرات. وفي عام ٢٠٢٠، نقح البرلمان أيضاً تشريعاً لتمكين التسجيل المدني في المرافق الصحية. ويتيح تمكين التسجيل المدني للأفراد الحصول على هوية قانونية ومن ثم الحصول على الخدمات الحيوية.

ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمان رواندا بشأن هذه القضايا منذ عدة سنوات. ويشمل التعاون تنمية القدرات فضلاً عن دعم التوعية المجتمعية والزيارات الميدانية. وتشمل النتائج البارزة قانون الصحة الإنجابية لعام ٢٠١٦.

◄◄ العام المقبل

سيكثف الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لحشد الإرادة السياسية وتعزيز المشاركة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنركز على تحويل الأهداف العالمية إلى واقع، ولا سيما من خلال تحديد حلول تشريعية. وسيظل النشاط الجاري لبناء القدرات في البرلمانات من بين الأولويات.

الهدف ٨

سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

إذ احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في آب/أغسطس ٢٠٢٠، اجتمع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي افتراضياً في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، مؤكدين مجدداً التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالتعددية. وساعدت سلسلة جديدة من الجلسات الإعلامية الافتراضية للاتحاد البرلماني الدولي النواب في فهم عمليات الأمم المتحدة. وواصل الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار علاقته مع الأمم المتحدة، التركيز على السلام والأمن، وأهداف التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين. ويواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات في سد الفجوة بين الاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية.



التعاون الفعال مع الأمم المتحدة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إبّان دورتها الرابعة والسبعين في أيلول/سبتمبر، قراراً جديداً بشأن الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وسلّم القرار بالحاجة إلى سد الفجوة بين الالتزامات الدولية والتنفيذ القطري من خلال القوانين والميزانيات الوطنية. وسلّم أيضاً بعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات بشأن جائحة كوفيد-١٩ وكذلك تعزيز التغطية الصحية الشاملة. وفضلاً عن ذلك، دعا إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وجّه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أربع رسائل بالفيديو إلى اجتماعات رئيسية للأمم المتحدة هي قمة الأمم المتحدة ٧٥، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي، والاجتماع الذي عُقد بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان بيجين بشأن المساواة بين الجنسين، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي.

تأثيرنا:
جلسات إعلامية افتراضية للبرلمانيين بشأن الأمم المتحدة

نظّمنا على مدى العام جلسات إعلامية افتراضية للنواب من أجل مساعدتهم على فهم عمليات الأمم المتحدة، مثل المفاوضات والإصلاحات، فهماً أفضل. وقد شارك مسؤولون وسفراء وخبراء آخرون من الأمم المتحدة في الاجتماعات التي تهدف الى جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحاً امام البرلمانات الوطنية. وساعد استخدام المنصات الإلكترونية في ضمان مشاركة أوسع للبرلمانات والخبراء.

فقد ركزت الجلسة الإعلامية الأولى مثلاً على هدف التنمية المستدامة ١ – القضاء على الفقر – وبيّنت كيف يمكن للأمم المتحدة أن توسع نطاق تعريفاتها للفقر لكي تتمكن من حصر العدد الحقيقي للفقراء في العالم على نحو أفضل.

وفي الجلسة الإعلامية الثانية التي ركزت على هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، قدَّم مسؤولو الأمم المتحدة وخبراءها معلومات لأكثر من ١٠٠ برلماني من جميع أنحاء العالم.

الرقم الرئيسي:

٧٦

اشترك ٧٦ بلداً في تقديم قرار جديد إبّان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى

يتناول منتدى الأمم المتحدة السياسي السنوي الرفيع المستوى التقدم الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد دأب الاتحاد البرلماني الدولي على الدعوة إلى أن تؤدي البرلمانات دوراً أكبر. وفي ١٥ تموز/يوليو، شارك نحو ١٠٠ برلماني في منتدى برلماني افتراضي خلال المنتدى الرفيع المستوى بعنوان «*العودة إلى الصفر: التعلّم من جائحة كوفيد-١٩ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بسرعة*». وقد تناول الاجتماع الموضوع الرئيسي للمنتدى الرفيع المستوى، حيث نظر في العوامل التي تفسر السجل المختلط للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتفق النواب على أن الجائحة تتيح فرصة للبناء بشكل أفضل وأن أهداف التنمية المستدامة توفر إطاراً متيناً للاقتصادات الناجحة.

وأظهر تقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢٠ بشأن المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية أن البرلمانات تشارك أكثر من أي وقت مضى في تقييم تقدمها الوطني نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فقد أظهر أيضاً الحاجة إلى المزيد من العمل لتعزيز الرقابة البرلمانية على هذه العملية المهمة. ومن بين ٢٦ مجيباً على الدراسة الاستقصائية، قدَّمت أكثر من ٥٠ في المئة من البرلمانات بقليل (١٤) آراء بشأن عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

جلسة الاستماع البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢٠، وهي منتدى سنوي للتواصل بين البرلمانيين والأمم المتحدة، شباط/فبراير.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Joel Sheakoski

جلسة الاستماع البرلمانية السنوية

في بداية العام، حضر ٢٠٠ برلماني جلسة الاستماع البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٢٠ التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وهي منتدى سنوي للربط بين البرلمانيين والأمم المتحدة. وانضم البرلمانيون المشاركون إلى مسؤولي اليونسكو وسفرائها وخبرائها وممثلي المجتمع المدني لتحديد الإجراءات البرلمانية المرتبطة بموضوع دور التعليم في السلام والتنمية المستدامة.

دراسة حالة

بقمة الأمم المتحدة ٧٥

إذ احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها بالنظر في سبل الإصلاح، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي من خلال تبادل الأفكار والآراء مع أعضائه. وعمّم الاتحاد البرلماني الدولي الاستنتاجات والرسائل، ولا سيما تلك المنبثقة من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وجلسات الاستماع السنوية، وردّ على إعلان الأمم المتحدة ٧٥.

التعامل مع التجارة العالمية

نظراً إلى أن جائحة كوفيد-١٩ قد ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، فقد وقع العديد من الناس في شرك الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد. وقال مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، خلال حلقة نقاش عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة التجارة العالمية، إن الجائحة قد أتاحت فرصاً مجدية لإعادة النظر في التجارة العالمية.

وتشمل تلك الفرص جعل منظمة التجارة العالمية والتجارة العالمية أكثر شفافية وشمولاً؛ وتسريع المناقشات حتى تعمل هيئة الاستئناف وهيئة تسوية المنازعات التابعتان لمنظمة التجارة العالمية بكامل طاقتهما، وتغيير اللوائح التنظيمية لتيسير حصول النساء والشباب على القروض الصغيرة.

وفيما يخص منظمة التجارة العالمية، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي ندوة شبكية لفائدة نحو ١٥٠ مندوباً منهم ٨٠ برلمانياً من نحو ٣٠ برلماناً. وحددت الندوة الشبكية السبل الممكنة للمضي قدماً في وضع سياسات تجارية مستدامة لمكافحة الفقر، مع التركيز على المساواة في الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-١٩.

«إن إعادة التفكير في تعددية الأطراف وإشراك المزيد من النساء والشباب في سياق التجارة المفتوحة والاقتصادات الشاملة للجميع سيكونان عاملين أساسيين للتعافي من جائحة كوفيد-١٩.»

أنجيليك نغوما، نائبة، غابون



◄◄ العام المقبل

متابعةً لنجاح جلساتنا الإعلامية الافتراضية للبرلمانيين في عام ٢٠٢٠، سنستضيف المزيد من الجلسات الإعلامية في عام ٢٠٢١ بهدف إشراك المزيد والمزيد من البرلمانيين. وستساهم جلسة الاستماع البرلمانية السنوية الافتراضية لعام ٢٠٢١، التي عُقدت في شباط/فبراير، في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالفساد في حزيران/يونيو.

وسننظم جلسة برلمانية بمناسبة المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية الذي سيتناول *التجارة فيما بعد جائحة كوفيد-١٩: بناء القدرة على الصمود* في أيلول/سبتمبر.

وفضلاً عن ذلك، سننظم مؤتمراً برلمانياً بمناسبة المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية خلال الأسبوع الذي يبدأ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

نحو عضوية عالمية

الأعضاء (١٧٩)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

* عُلقت حقوق عضوية بابوا غينيا الجديدة وهندوراس لعدم سدادهما اشتراكاتهما المقررة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (عضوان غير مشاركين).

الأعضاء المنتسبون (١٣)

برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، البرلمان العربي، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدِّم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها. وتحت رئاسة السيد فيليب شواب، الأمين العام للمجلس الوطني السويسري، تعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي. ويتعاون الأمناء العامون عن كثب مع مركز الابتكار في البرلمان. وفي كل جمعية، تساعد الرابطة في تنظيم اجتماعات للمحاور البرلمانية داخل المركز فضلاً عن اجتماعات تنسيق مع الأمناء العامين للبرلمانات التي تستضيف المحاور. وتتمتع الرابطة بصفة مراقب رسمي في اللجنة التوجيهية التي تقدِّم المشورة الاستراتيجية للمركز بشأن سبل دعم الابتكار في البرلمان. ويساهم الأمناء العامون أيضاً في تعزيز استخدام المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات وتطبيقها. ويقدِّم أعضاء الرابطة بانتظام دعماً كبيراً للعديد من المشروعات البرلمانية لبناء القدرات التي ينفذها الاتحاد البرلماني الدولي، ويساهمون في بحوث الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالتدابير السياساتية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان. وفي عام ٢٠٢٠، حالت جائحة كوفيد-١٩ دون اجتماع الرابطة. ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع الرابطة اجتماعاً عبر الإنترنت في شباط/فبراير ٢٠٢١ لدارسة تكيّف البرلمانات في زمن الجائحة، وشارك في الاجتماع أكثر من ٧٠ أميناً عاماً.

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي



السيد د. باتشيكو (البرتغال)
الرئيس بحكم المنصب
نهاية الولاية: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣



السيد ج. شين (الصين)
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



السيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المجموعة الأفريقية
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة أوراسيا
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد د. ماكغينتي (كندا)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة الاثني عشر زائدا
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١



السيد غ. غالي نغوتي (تشاد)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



السيد ج. ب. ليتيلييه (شيلي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد ر. رباني (باكستان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)
عضو
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣



السيد م. غرويتش (صربيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



السيدة س. وايدغرن (السويد)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيدة ل. فلمان ريل (سويسرا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١



السيدة ب. كرايريكش (تايلند)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيدة إ. أنياكون (أوغندا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيدة ب. أرجيمون (أوروغواي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

تعبئة الموارد:
من يموّل الاتحاد البرلماني الدولي؟

يموّل أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً قدراً متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠٢٠. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج المعونة الإيرلندي، وحكومات أنغولا والصين والكويت وميكرونيزيا وسويسرا. وتقدِّم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سُبل الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٠

الدورة ١٦١ للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
٢٠ – ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠
جنيف، سويسرا

جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠
١٧ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠
نيويورك، الولايات المتحدة



الأحداث الافتراضية:

كوكب واحد، إنسانية واحدة: ندوة شبكية في اليوم الدولي للتعددية
٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩: الإجراءات البرلمانية للحد من المخاطر وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ وزيادة القدرة على الصمود
٢٨ نيسان/ابريل ٢٠٢٠

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
٢٥ – ٢٩ أيار/مايو ٢٠٢٠

ندوة إعلامية عن بنية الاتحاد البرلماني الدولي وأساليب عمله للمشاركين الناطقين باللغة الفرنسية
١٥ – ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

اليوم الدولي للبرلمانية والاحتفال بمرور ١٣١ عاماً على إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي
٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

تعزيز قدرات الموظفين البرلمانيين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لدعم انخراطهم في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين
٢٤ حزيران/يونيو – ٢ تموز/يوليو ٢٠٢٠

ندوة شبكية: إعادة البناء على نحو أفضل: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث
٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠

إشراك البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل
١٣ و١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠

المنتدى البرلماني بمناسبة منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٠

ندوة شبكية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تأثير جائحة كوفيد-١٩ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ: ما دور البرلمانات؟
٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٠

القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات
١٧ و١٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
١٩ و٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠

سلسلة ندوات شبكية عن التشريعات المناخية – الندوة ١: الامتثال والتنفيذ بموجب اتفاق باريس
٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٠

جائحة كوفيد-١٩ والديمقراطية: هل يمكن للبرلمانات أن تهب للإنقاذ؟
١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

سلسلة ندوات شبكية عن التشريعات المناخية – الندوة ٢: نهوج القانون والحوكمة في إطار العلاقة بين المحيط والمناخ
١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

البرلمانات والأمم المتحدة: الطريق إلى الأمام
١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

الاستجابات البرلمانية لحلول النزوح القسري في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

سلسلة ندوات شبكية عن التشريعات المناخية – الندوة ٣: النهوج التشريعية لضمان الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية التي تواجه مخاطر ناجمة عن المناخ
٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

جلسة إعلامية للبرلمانيين بشأن عمليات الأمم المتحدة: الهدف ١ للتنمية المستدامة وتعريف الأمم المتحدة للفقر
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

الدورة ١٦٢ للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
٢٢ – ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

المائدة المستديرة البرلمانية في منتدى حوكمة الإنترنت
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

ندوة شبكية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا – تأثير جائحة كوفيد-١٩ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: ما دور البرلمانات؟
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

التغطية الصحية الشاملة في زمن جائحة كوفيد-١٩ – أفضل الممارسات البرلمانية والتحديات البرلمانية
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

جلسة إعلامية للبرلمانيين بشأن عمليات الأمم المتحدة ٢: استعراض بناء السلام في الأمم المتحدة
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

إشراك البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل
١٧ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

مشاركة الشابات وقيادتهن في الحياة السياسية
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية: ماذا يصلح وماذا لا يصلح؟
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

ندوة شبكية لبرلمانات المنطقة العربية: تأثير جائحة كوفيد-١٩ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

الاقتصاد العالمي فيما بعد جائحة كوفيد-١٩: وضع سياسات تجارية مستدامة لدعم مكافحة الفقر
٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

قياس عملية اتخاذ القرارات الشاملة للجميع: استخدام البيانات الإدارية لقياس التمثيل في الجهاز التشريعي والخدمات العامة والقضاء
٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

اجتماع المائدة المستديرة الثالث للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات
٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

ندوة شبكية: التكيف مع تغير المناخ في المناطق الجبلية: ما دور البرلمانيين؟
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

النتائج المالية

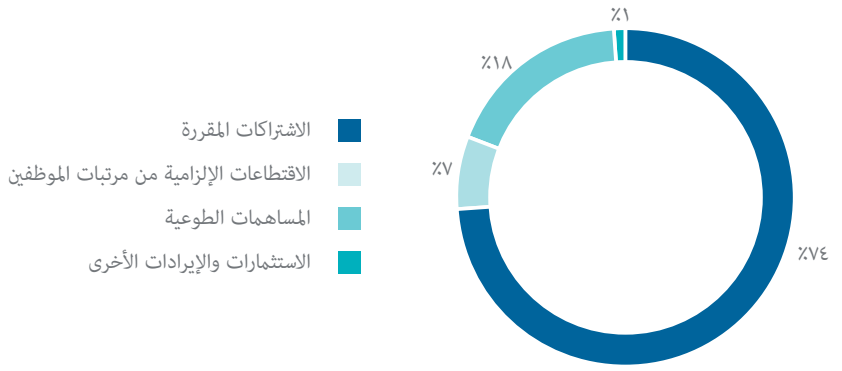
التمويل

يموَّل الاتحاد البرلماني الدولي في المقام الأول من الاشتراكات السنوية المقررة للبرلمانات الأعضاء. وتُستمد إيرادات إضافية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الداخليين وتكاليف دعم البرنامج والفوائد وإيرادات الصندوق وتأجير قاعات الاجتماعات. وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم يعدّ الاتحاد يدوِّن عنصر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كإيرادات أو نفقات في بيان الأداء المالي ولكن يستخدمه لأغراض مالية.

وفضلاً عن ذلك، يتواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع جهات مانحة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف للحصول على تمويل طوعي يُستخدم في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني. وفيما يلي عرض ملخص لمصادر الإيرادات لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض مقارنة النفقات.

إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب المصدر (على أساس الميزانية)

	فرنك سويسري	٪
الاشتراكات المقررة	١٠٩٣٦ ٤٧٦	٪٧١
صندوق رأس المال العامل	٠	٪٠
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٧٧ ٠١٥	٪٧
المساهمات الطوعية	٢٦٩٥ ١٦٩	٪١٨
الاستثمارات والإيرادات الأخرى	٨٥ ٤٧١	٪١
مجموع الإيرادات	**١٤ ٦٩٤ ١٣١**	

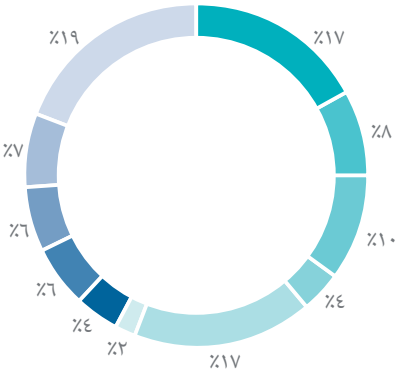


النفقات

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي مكرسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويبيِّن الرسم البياني التالي تفاصيل النفقات بحسب الهدف الاستراتيجي وبما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض المقارنة.

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب الهدف الاستراتيجي (على أساس الميزانية)

	فرنك سويسري	٪
إقامة برلمانات ديمقراطية قوية	٢١٨٩ ٨٨٩	٪١٧
تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة	١ ٠٩٥ ١٤١	٪٨
حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	١ ٢٦٤ ٧٥٩	٪١٠
المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن	٥٢٥ ٥٦٦	٪٤
تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات	٢٢٢٢ ٢٥٧	٪١٧
تعزيز تمكين الشباب	٢١٠ ٠٤٣	٪٢
تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية	٥٤٢٩٠٤	٪٤
سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	٧٩٩ ٢٢٣	٪٦
تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية	٧٨٢ ٤٥٦	٪٦
إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام	٩٩٩ ٩٠٧	٪٧
تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق	٥ ٦٨٣	٪٠
تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة	٢ ٥١٧ ٤٥٢	٪١٩
التصفيات والتكاليف الأخرى	١٥ ٨٣٤	٪٠
مجموع النفقات	**١٣ ١٧١ ١١٤**	



- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة
- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها
- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات
- تعزيز تمكين الشباب
- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
- تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية
- إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام
- تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة

البيانات المالية

تُعدّ البيانات المالية الموحدة للاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية القديم لعام ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق الكامل والاستمرارية. وتخضع البيانات المالية للمنظمة لتدقيق سنوي يجريه مراجع خارجي للحسابات بتكليف من اللجنة التنفيذية. ويُعيَّن المراجع الخارجي للحسابات من مكتب وطني لمراجعة الحسابات وهو حالياً مكتب المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند.

وهذه هي السنة التاسعة التي توحّد فيها البيانات المالية للاتحاد مع صندوق المعاشات التقاعدية القديم وتعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتتوفر المزيد من المعلومات عن العمليات المالية للاتحاد بما في ذلك البيانات المالية السنوية والميزانيات الموحدة عبر الرابط التالي: https://www.ipu.org/about-us/structure/secretariat/budget-and-finance.

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

البيان الأول: بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (بالفرنك السويسري)

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأصول		
الأصول الجارية		
السيولة النقدية	١٤ ٨٧٤	١٤ ٤٨٣
السيولة في الحسابات الجارية	٩ ٧٦٤ ١٣١	٤ ٧٤٦ ٥٧٥
السيولة لدى مدير صندوق الاستثمار	٤١٤ ٤٩٦	٣٩٢ ٧٧٣
الإيداعات الآجلة وحسابات التوفير	٥٣٤ ٨٨٦	٤ ٧٣٨ ٩١٩
المجموع الفرعي، النقد ومعادلات النقد	١٠ ٧٢٨ ٣٨٨	٩ ٨٩٢ ٧٥١
الحسابات المستحقة		
من الأعضاء	١ ١٢٣ ٢٦٣	٨٠٥ ٦٤٣
من الجهات المانحة	٢ ٠٨٩ ٩٨٦	٣ ٩٢٣ ٤٣٣
من استرداد الضرائب	٣٥٣	٥٢ ٣١٣
آخر	٣٢ ١٣٧	١٧ ٧٠٤
المجموع الفرعي، الحسابات المستحقة	٣ ٢٤٥ ٧٣٩	٤ ٧٩٩ ٠٩٣
الاستثمارات	٦ ٢٦٤ ٦٩١	٦ ٩٤٥ ١٦٨
الأصول الجارية الأخرى	٢٨٦ ٣٠١	٨٥ ٧٤٩
المجموع الفرعي، الأصول الجارية	٢٠ ٥٢٥ ١١٨	٢١ ٧٢٢ ٧٦٠
الأصول غير الجارية		
الأصول الثابتة		
المباني والمرافق	٧ ٧٧١ ٨١٧	٨ ٠٢٩ ٥٣٦
الأثاث	١١ ٠٧٣	١٧ ٥١٠
المعدات العامة	٢٨ ٢٣٣	٤٣ ٦٣٣
معدات تكنولوجيا المعلومات	١٠٨ ٩٣٠	٧١ ٢٤٨
المركبات	–	٤ ٥٧٥
	٧ ٩٢٠ ٠٥٣	٨ ١٦٦ ٥٠٣
الأصول غير المادية	١٩٢ ٩٥٨	٢٥٢ ٣٣٢
الحسابات المستحقة من الجهات المانحة	١٧٦ ٦٠٠	
المجموع الفرعي، الأصول غير الجارية	٨ ٢٨٩ ٦١١	٨ ٤١٨ ٨٣٥
مجموع الأصول	**٢٨ ٨١٤ ٧٢٩**	**٣٠ ١٤١ ٥٩٥**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الخصوم		
الحسابات الدائنة والمتراكمة	٢٨١ ٠٩٧	٣٤٣ ٠٧٧
المدفوعات المقدَّمة من الأعضاء	١٨٩ ٧٤٤	٢٦٨ ٤٦٧
الإيرادات المؤجلة	٣٤٣٦ ٣٣٣	٥ ٤٩٢ ٤٠٨
القروض	١٨٩ ٦٠٠	١٨٩ ٦٠٠
المجموع الفرعي، الخصوم الجارية	٤ ٠٩٦ ٧٧٤	٦ ٢٩٣ ٥٥٢
الفروض الطويلة الأجل	٤ ٨٦٢ ٤٦٤	٤ ٩٩٢ ٤٧٠
الإيرادات المؤجلة	١٧٦ ٦٠٠	
صندوق المعاشات التقاعدية المغلق	١١ ٣٣٥ ٦٢٤	١١ ٩٥٨ ٩٥١
استحقاقات الموظفين الأخرى	١ ٣٨٢ ٠٦١	١ ٤٣١ ٩٨١
المجموع الفرعي، الخصوم غير الجارية	١٧ ٧٥٦ ٧٤٨	١٨ ٣٨٣ ٤٠١
مجموع الخصوم	**٢١ ٨٥٣ ٥٢٢**	**٢٤ ٦٧٦ ٩٥٣**

الأصول الصافية		
الأموال المقيدة	٤٤١ ٦١٩	٤٣٧ ٩٠٩
المكاسب (الخسائر) الأكتوارية المقيدة في الأصول الصافية	٤ ٤٩٣ ١١١-	٤ ٢٦٢ ٧٣٩-
الرصيد التراكمي للصندوق (رأس المال العامل بعد الاشتراكات)	١١ ٠١٢ ٧٠٤	٩ ٢٨٩ ٤٧٨
الأصول الصافية	**٦ ٩٦١ ٢١٢**	**٥ ٤٦٤ ٦٤٧**

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

البيان الثاني: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (بالفرنك السويسري)

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الإيرادات		
الاشتراكات المقررة	١٠٩٣٦ ٤٧٦	١٠ ٥٢٦ ٦٥٠
المساهمات الطوعية	٢٦٩٥ ١٦٩	٣٠٠٣٢٥٧
إيرادات الاستثمارات	٢٢١ ٦٨٣	٦٧٩ ١٢٨
الإيرادات الأخرى	٧٥ ١٦٥	٢٣ ٤٣٩
مجموع الإيرادات	**١٣٩٢٨ ٤٩٤**	**١٤ ٢٣٢ ٤٧٤**
المصروفات		
نفقات الموظفين – الموظفون الدائمون	٨ ٠٤٥ ١١٨	٨ ١٢٣ ١١٤
نفقات الموظفين – الموظفون المؤقتون	٢ ٥٥٩ ٧٨١	٢ ٨٣٣ ٠٨٤
التغير في مخصصات صندوق المعاشات التقاعدية المغلق	٨٥٣ ٦٩٩-	٨٢٣ ٣٦٨-
نفقات السفر	٢٥٠ ٧٦٢	١ ٢٣٧ ٤٦٠
الخدمات التعاقدية	٨٦٧ ٩٣٢	٧٣٢ ٦٩٠
مصروفات التشغيل	٤١٦ ١٨٩	٦٤٣ ٩٩٣
اللوازم والمواد والمعدات	١١٢ ٠٢٨	١٠٣ ٩٨٥
بدل الحسابات المشكوك في تحصيلها	٢١١ ٢٨٣	٧١ ٧٤٧
المنح والأتعاب	٥٩ ٢٥٠	٩٢ ٧٧٣
إهلاك الأصول واستهلاكها	٤٢٦ ٦١٠	٤٠٦ ٥٧٢
استهلاك القرض	٥٩ ٥٩٤	٦١ ٠٧٢
الشطب القانوني لمساهمات الأعضاء	–	١٨٧ ٨٦٠
الخسائر الناجمة عن سعر الصرف	٤٦ ٧١٠	٣٠ ١٦٧
مجموع المصروفات	**١٢ ٢٠١ ٥٥٨**	**١٣ ٧٠١ ١٤٩**
الفائض/(العجز) التشغيلي	١ ٧٢٦ ٩٣٧	٥٣١ ٣٢٥

منشورات عام ٢٠٢٠

النشرات المواضيعية

- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا (متوفر الآن باللغة العربية)
- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات (متوفر الآن باللغة العربية)

الأدلة

- خارطة طريق للعمل على صحة النساء والأطفال والمراهقين
- القضاء على العمل القسري: دليل البرلمانيين رقم ٣٠

مجموعات الأدوات

- البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر – مجموعة أدوات للتقييم الذاتي (متوفر الآن باللغات الأرمنية والصربية والأوكرانية)
- البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي (متوفر الآن باللغات الأرمنية والإندونيسية واللاوية والأوكرانية والبرتغالية)

التقارير

- النهوج الخضراء للانتعاش عقب جائحة كوفيد-١٩: مذكرة سياساتية للبرلمانيين
- الاحتفال بمرور ١٣٠ عاماً على إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي: كتاب الذكرى السنوية
- التقرير العام عن أنشطة الرئاسة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠
- تقرير المساءلة، وأنشطة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي: تحويل الالتزامات الدولية معاً إلى واقع وطني
- تقرير الوقع والأثر ٢٠١٩
- المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات: تقرير عن الاجتماع الافتراضي، ١٩-٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠
- المرأة في البرلمان: ١٩٩٥-٢٠٢٠ – استعراض ٢٥ عاماً
- إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ في تنفيذ القرار ١٥٤٠ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

المنشورات المرجعية

- وضع التنمية الذاتية البرلمانية موضع التنفيذ
- ورقة بحثية مقارنة عن الإدارة البرلمانية

المبادئ التوجيهية

- مبادئ توجيهية لتعزيز مشاركة البرلمانات ومساهمتها في التعاون الإنمائي الفعال
- مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان (متوفر الآن باللغات التركية والكورية والعربية)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠٢٠
- النساء في السياسة: ٢٠٢٠

المذكرات التوجيهية

- الجنسانية وفيروس كورونا (كوفيد-١٩): مذكرة توجيهية للبرلمانات
- حقوق الإنسان وفيروس كورونا (كوفيد-١٩): مذكرة توجيهية للبرلمانات

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر هذا الرابط.

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معيَّن. وتقدِّم لمحة عامة عن موضوع محدد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيَّناً بالتفصيل وتكون موجهة إلى المشرعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعاريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكِّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجبة عليها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويمها.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لإبراز موضوع معيَّن.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢١

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المصنف.

ردمد: 2521-1420

النسخة الأصلية: الإنجليزية

التصميم والقالب: Philippe Boisson

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية:

